المشرق

السنة الثانية والخمسون — تموز – ت ١ ١٩٥٨

رسالة عمرو بن بحر الجاحظ

في الحَكَمين وتصويب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب في فعله

تحقيق ش. بلّات

[ظ ١٧٨] بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمد لله وحده[1]

أ — وفّقك الله للسلامة والغنيمة، وأعزّك بالحقّ، وختم لك بالسعادة، وجعل لك من عليك واعظاً ورقيباً [و]من نفسك سامعاً ومُطيعا؛ وجعل لك مع حزمك نصيباً من التوكّل، ومع توكّلك حظّاً من التحذّر، حتى تقبل إذنه في الحَذَر وتطيع أمره في التوكّل؛ قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

---

[1] كتب هنا احد القراء : لمن الله معاوية وشيعته .

« اعقلها وتوكّل »[1] ، فجمع بين الأمرين وسوّى بين الوصيّتين ؛ وقال صلى الله عليه وسلم : « أبلِ الله من نفسك عُذرًا ، فإذا أعجزك أمرٌ فقُل : الله حسبي »[2] ؛ قال أبو عبيدة ابن الجرّاح لعمر بن الخطّاب حين خاف طواعين الشام فانكفأ راجعاً إلى المدينة : « أتفرّ من قَدَر الله ؟ » — قال : « نعم ، إلى قدر الله ! »[3] ؛ وقال له سعيد بن جبير[4] : « ثم ، أينفع الحذر من القدر ؟ » — فقال : « لسنا ممّا هناك في شيء ؛ إنّ الله لا يأمر بما لا ينفع ولا ينهى عمّا لا يضرّ » .

٢ — وقد كنتُ حذّرتُك ، يا ابن حسّان ، أمورًا ، فكأني أغريتُك بها ، وآنستُك بأمور ، فكأني أوحشتُك منها ؛ وكنتُ لا أظنّ بك من النقصان إلّا ما كان عن بلوغ الكمال ، ولا من التقصير إلّا ما كان عن التفضُّل ، ولا من تضييع الرأي إلّا ما أمكن من استدراكه قبل الفوت ، ولا من تكذيب ما لا يبلغ الكثير إلّا ما لا يسبق الندم ، ولا من النسيان إلّا ما لا يمنع من سرعة الانتباه ، ولا من السآمة إلّا ما لا يقرّب من المعجزة ، ولا من الحميّة إلا ما لا يخلط العصبيّة ، ولا من التنافُس إلّا ما باعد عن التحاسُد ؛ وكنتَ عندي ، إن لم تكن مع العلية ، فلم[5] تنحطّ عن الأوساط إلى السفلة ، وإن رضيتَ بحال المتفضلين ، لم ترضَ إلّا أن تكون مع المُنصفين ، وإن لم تكن غنيًّا[6] لمخالفيك عند مناظرتهم لك ، ورائدًا لموافقيك عند استعانتهم بك ، وآلةً لمن استلى منك ، ومفزعاً لمن سمع إليك ، وحِرزًا لاسرار خصمك[7] ، وحائطاً من وراء من ذهب من الناس عنك ، لم[8] تكن عندي بمخوف على ما انتهى إليّ من خبرك ولا على ما حكاه من لا يُتّهم على مودّتك .

٣ — عتبتُ عليك في مجادلة الرافضة ، فأعتبتني بمراءاة الغالية ، وأنكرتُ

١) راجع البخلاء (الحاجري) ، ١٧٥ ؛ اعقلها أي الناقة .
٢) في البخلاء ، ١٧٥ : ابل الله عذرا . . . فقل : حسبي الله .
٣) راجع البخلاء ، ١٧٥ .
٤) كذا في الاصل ولعله سعيد بن جبير .
٥) خط : فلن .
٦) خط : غيا ، وليس له وجه فاعل الصواب ما اثبت .
٧) خط : حصك .
٨) خط : ولم .

منك مقارنة الخوارج ، فاردفتَ ذلك بمسامحة النوابت ، حين زعمتَ في جواب مسألة النابتيّ أنّ عليًا[1] كان أحقّ بالإمامة من معاوية ، وزعمتَ في[2] جواب الخارجيّ أنّ رضاه كان هفوةً منه ومكيدةً من عدوّه ، إلّا أنّها الهفوة التي لا تبلغ الضّلال والنهمة التي لا تفسد الحكم والنقصان الذي لا يكمل معه حلّ[3] العقد والتضييع الذي لا ينقض معه العهد .

٤ — ثمّ قطعتَ الشهادة وأوجبتَ الحكومة أنّ عليًا قال عند موته وأقرّ عند زلله :

إنّي عثرتُ عثرةً لا تنجبرْ سوف أكيس بعدها وأستمرْ
وأجمعُ الرأيَ الشتيتَ المنتشرْ[4]

ثمّ قضيتَ بعد قطع الشهادة والحكم على غائب الفعل بأنه لم يعن بذلك القول إلّا الرضى بالحَكَمَيْن ، وجزمتَ على أنّه لا تأويلَ لذلك القول إلّا ما ذهبتَ إليه ولا معنى له إلّا ما قضيتَ به .

٥ — فأجمع الآن بالك في الاستماع للحقّ كما جمعتَ بالك في الاجترام على الباطل ، وفرّغ قلبك لِما أنا واصفه لك ومقرّبه من عقلك ؛ فإن أعجزك الفهم فليس يُعجزك [و ١٧٩] التفهّم ، وأوّل منازل الإنصاف حسنُ التثبّت ، ونعمَ الرائد التفهّم ونعمَ العون حبُّ الإنصاف ! وقال يزيد بن المُهلّب : « هذا ابن الأشعث غلب على النصر فغُلب على الحجر » ؛ فأحذر أن يُقال : « هذا ابن حسّان غلب على العلم فغُلب على التلّ ! » ؛ وقد قال عامر بن عبد القيس : « الكلمة إذا خرجت من القلب وقعتْ في القلب ، وإذا خرجت من اللسان لم تجاوز الآذان »[5] .

٦ — وقد عُلم أنّي شديد الحبّ إلى رَشادك ، حريصٌ على هدايتك ، وانا

---

١) كلما ورد اسم علي بن ابي طالب اردفه الناسخ بالصيغ المتداولة بين الشيعة مثل : عليه السلام ، صلوات الله عليه الخ ؛ فحذفناها .
٢) خط : من .
٣) خط : محل .
٤) في هذه المسألة راجع شرح نهج البلاغة ، ٢ : ٢٦٢ .
٥) انظر البيان ، ط. هارون ، ١ : ٨٣-٨٤ ، والحيوان ، ٦ : ٢١٠ .

بعد ذلك كنه أسأل الله أن يديم لك العصمة وأن يوفقك للمعرفة ؛ وقد قال بعض العلماء : « لا تستجب إلا لمخلص أو مظلوم » ؛ فأما نيتي في تبصرتك بابَ الرشد من العيّ فقد تقدّم القول مني فيها بما سمعتَ ؛ وأما الظلم فمَن أظلم لصديقه ممّن أفسد نفسه عليه ، ومَن أجورُ على وليّه ممّن دان بدين عدوه ؟ ومن التوفير على حظّ هذا الكتاب من الافهام وعلى حظّك من التفهُّم أن لا يهدّه القارئ هذًّا ولا ينثر كلامه نثرًا ، فلا يكون نصيب السمع منه إلّا صدى الصوت ولا حظّ العقل منه إلّا استحسان التأليف[1] ؛ فعليك بالتوقُّف وحده[2] بالترسُّل والتثبُّت مع تفريغ البال ونفي الاشتغال ومع الاحتراس من دبيب الهوى وفراغ المنشإ .

٧ — خبّرني أيّ شيء سمعتَ[3] لعليّ بن أبي طالب من الفضل ، وأيّ شيء سمعتَ[4] على معاوية من النقص حتّى وضعتَ الخيار بينهما وأقررتَ الشبهة في أمرهما من غير إكراه ولا حلال عُذر ؟ فمَن أعجزُ رأيًا ممّن زعم [أنّ ....] أفضل من سمرة[5] وأنّ سَحبان أخطب من باقل ، وأنّ زيادًا أدهى من هَيْنَة[6] ، وأنّ أبا ذرّ أصدق من مُسيلمة ، وأنّ الجالينوس[7] أطبّ من أبي دينار[8] ! وهل ذلك إلّا في مجرى مَن قال : « أيّنا أصدق : المسيح ابن مريم أو المسيح الدجّال ؟ » وهل ذلك إلّا كقول القائل : « أيّنا أحلى : العسل أم الخلّ ؟ » وليس للخلّ حظّ في الحلاوة .

٨ — قلنا — فكيف تزعم أنّ عليًا أولى بالإمامة من معاوية وليس لمعاوية في الإمامة حظّ ؟ ولقد عجبتُ فطال تعجّبي وشنعتُ فاشتدّ تشنيعي على النجاشي[8] حيث يقول بفخره على معاوية بعليّ :

---

١) خط : للتبالّ .
٢) كذا في الأصل ، ولعله : واحدُه (اقتراح محمد الطالبي) .
٣) كذا في الاصل ولعله : نقبت بمعنى وجدت .
٤) كذا في الاصل وقد سقط اسم مَن يضرب به المثل في الفضل .
٥) يضرب به المثل في الحمق ؛ راجع الميداني ١ : ٢٢٧ .
٦) كذا بالالف واللام .
٧) انظر البيان ، ٦ : ١٥ .
٨) هو النجاشي الشاعر ؛ راجع شرح نهج البلاغة ، ١ : ٣٦٦—٣٦٨ .

نِعْمَ الفَتَى أَنْتَ ، إِلَّا أَنَّ بَيْنَكُمَا كَمَا تَفَاضَلَ قَرْنُ الشَّمْسِ وَالقَمَرُ[1]

فمن هذا الذي يقرّ بانه ليس بين عليّ ومعاوية في الفضيلة ولستحقاق الإمامة إلّا بقدر ما بين الشمس والقمر ؟ بل نجعل لمعاوية في ذلك حظًّا ونصيبًا ، إلّا أن نزيد مزيد الفرق بين هاشم وعبد شمس ، وبين عبد المطّلب وحرب ، وأبي طالب وأبي سفيان ؛ ونذهب إلى البيان والفصاحة ، والفصاحة ممّا قد يتفاضل فيه البرّ والفاجر ويتساوى فيه الجاهليّ والإسلاميّ ؛ وإن أردتَ معرفة ذلك فانظر في كتابي الذي فرقتُ فيه بين قبائل قريش وميّزتُ فيه بني عبد مَناف وبيّنتُ فيه من فضل هاشم وأظهرتُ فيه جمال عبد المطّلب[2] .

٩ — أوَ لستَ ، يا ابن حسّان ، قد أطمعته في التمثيل بينهما وأقررتَ بالحاجة إلى تمييز حاليهما ، وقد علمنا أنّ الله — تعالى قدره — قد قال : ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ ﴾[3] ؛ وقال : ﴿ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ ﴾[4] ؛ وليس ذلك في موضع الخيار وتمييز الحال من الحال ولا على الموازنة بين أتمّ الخيرين ؛ فلو ادّعاه[5] الله قلتُ مقالة تسير مع الركبان اوردها[6] بعليّ ؛ وإن الرَّبيع بن زياد قال :

عُمارة الوَهّاب خيرٌ من علَسْ وزرعة الفا (؟) شرٌّ من أنَسْ
وأنا خيرٌ منك يا قنب الفَرَسْ[7]

١٠ — وإنّما هذا على معنى قول عليّ لاجناده ، وكخطبته على أصحابه عند استبطائه إيّاهم وتأنيبه لهم : «أبدلني الله بكم من هو خير لي منكم وأبدلكم بي من هو شرّ لكم مني»[8] ؛ والكلمة تكون جوابًا فتدلّ على معنى ، ثمّ

١) البيت في الشعر والشعراء ، ٢٩١ (ضوء الشمس) .
٢) راجع *Arabica* ، ١٩٥٦ / ٣ ، رقم ٢ ، ٥٢ : ١٤٤ .
٣) سورة الانعام ، ٦ : ١٩ .
٤) سورة الفرقان ، ٢٥ : ١٥ .
٥) كذا في الاصل ولعله : فلولا اتقاء الله .
٦) كذا في الاصل ولعله : افردها .
٧) خط : الفحرس .
٨) راجع شرح نهج البلاغة ، ٣ : ٤١ وادناه ص ٥٥ .

تكون ابتداء فتدلّ على خلاف ذلك المعنى، وتدور دلالتها مع ظاهر الحالات على قدر ما يسبق من المثالات حتى تكون الكلمة كفرًا في حال وإيمانًا في حال.

١١ — فكذلك المجاز والتصحيح والتقريب والتبعيد، والارتجال والتحرير، والكناية والإفصاح، والتعقيد والإسجاح، والخطل والإيجاز، والإفهام والإلغاز، والمعاريض والكنى [ظ ١٧٩] والاستكراه والهذّ، وغير ذلك من أشكال الكلام وحدوده وصوره وأقسامه ودلائله؛ وقد قال كثيّر:

فهلّا فِداكَ الموت من كل ريبةٍ ومَن هو أسوا منك ذلًا وأقبحُ

وقال حسّان بن ثابت في بعض ما يصرخ وينافح عن النبي صلى الله عليه وسلم:

أتهجُوهُ وَلَسْتَ لَـهُ بِـكُفْءٍ فَشَرُّكُما لِخَيْرِكُما ٱلفِداءُ[1] ؟

وسمع أعرابيّ رجلًا يقول: «الشحيح أعذرُ من الظالم» — فقال: «أخزى الله أمرئين خيرُهما الشحّ!»[2].

١٢ — وعتبتُ عليك في معاونة إبراهيم بن الحسن[3] على ترك القنوت في مسجد ابن رَغبان[4] ومحلّة البصريّين[5]، وزاد في التعجّب منك والإنكار عليك تخذيل خالد الأرسله، [...] عنه خبّرني، حدّثني [عن] غدرك[6] إيّاه؛ فأنت معتزليّ نظّامي: فكانت محاباة خالد على نصيبه من مذهب البصريّين من القنوت — وليس القنوت من دينه — أوفرَ من محاباتك على نصيبك من مذهب المعتزلة في القنوت — وهو من دينك؛ وقد علمنا أنّ الذي بناه من ماله ووقف عليه الغلّات لنوابته بصريٌّ ابن بصريّ ثمّ معتزليّ؛ على ذلك اشترى الأرض ووضع الأساس وشيّد البنيان وكتب عليه

١) ديوان حسان، ٨

٢) راجع البخلاء، ١٥٣، ١٧٠.

٣) لعله ابن الحسن بن وهب.

٤) راجع البخلاء، ٣٢٧.

٥) في بغداد.

٦) الجملة مشوشة في الأصل.

﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالعَدْلِ وَالإِحْسَانِ ﴾[1] ، وهو الفُضَيل بن عبد الرحمن[2] مولى بني سَدوس ؛ ولم يزل المسجد يقنُت فيه الجَبَريّ كما يقنت فيه المعتزلي العدليّ ، ويقنت فيه النابتيّ كما يقنت فيه المعتزليّ ومن صلّى فيه ، حتى عرضت فيه تا دلّ خالدًا — بزعمه — على رقّة دينك وسخافة عقلك وحلمك وانفساخ عقدك وسوء المحافظة على نحلتك ، غير مكترث لما نال عِرضك وغير محتفل بما ثلم دينك وساء وليَّك وسرّ عدوَّك .

١٣ — ولم أقل إنّ معاوية ليس بمذكور بالعقل والحلم وبالدهاء والفهم وبالنكرى والحزم والسودد والعزم[3] ، وبالبيان العجيب والغور البعيد ، وإنّه لم يكن كاتب وحي الله وصاحب ديوان بيت مال الله ، وإنّ أبا بكر لم يوله مقدّمة أخيه ، وإنّ عمر لم يجمع له أرباع الشامات وإنّه لم يعزله إلى أن توفي ولم يغضب عليه مذ رضي عنه ، ولم يكتب له بفضل خصال القضاء وترتيب منازل الحكم ، كما كتب إلى أبي موسى الأشعريّ وإلى قُضاته في الأمصار ورجال الفتيا في الأطراف ، وإنّ عثمان لم يؤكّد له ما تقدّم منها[4] ويُثبت له ما جرى له من قبلها[4] وزاد في تثبيت عدالته وتزكية نجابته في سني الجماعة وسني الاختلاف ؛ وأدنى حالاته أن يكون مؤمنًا غير فاسق وليًّا غير عدوّ وعدلًا غير مزور ، مع علمي بأنّهم لم يكونوا ليولوا الثغور والأحرام والإمارات العظام إلّا القويَّ الأمين وصاحب الرأي الرصين .

١٤ — ولكنّ الخلافة ، يا ابن جبّان ، لا تُستحقّ والإمامة لا تُستوجب إلّا بالتقدّم في الفضل والتقدّم في السوابق ، وإلّا بأن يكون الفضل إمّا ظاهرًا للعيون ومشهورًا عند جميع المسلمين قد أجمعوا على تقديم رجل وتأمير أمير من تلقاء أنفسهم بغير سيف ولا خوف ولا إكراه ظاهر ولا سبب يوجب سوء الظنّ فضلًا على غير ذلك ؛ وإمّا بأن يختاروه عن تشاور وتناظر ويظهر فضله بعد

---

١) سورة النحل ، ١٦ : ٩٠ .

٢) كنت اعتقد الى الآن ان هذا المسجد بناه ابن رغبان ؛ واما الفضيل بن عبد الرحمن فلم اعثر له على خبر .

٣) خط : الحزم .

٤) خط : منهم . . . قبلهم .

طول التخابُر ؛ أو يكون له ذلك [في] مصره دون رهطه[1] بميراث العمومة ويستحقّها كما تُستحقّ المقامات الموروثة ؛ او يكون ذلك من جهة وصيّة أو وراثة مشهورة ؛ أو يكون ذلك نتيجة خصال كريمة لاقت القرابة وحرمة العترة؛ فبلغ صاحبها باجتماع الخصلتين ما لا يبلغه صاحب الواحدة ويكون معها[2] للإلف لأنّه أمسّ بالمدن وأقرب من صاحب المقام [و ١٨٠] وأحرى[3] أن لا يخفى مكانُه على بعيد الدار ، كما لا يأنف منه العظيم الكبير ، وإن كان نصيبه من الطاعة دون نصيب كثير ممن لا يجري مجراه في شرفه ولا يشاكله في موضعه ؛ وهذه الأركان تجتمع على جميع المقالات إلّا ما لا يعدّه المتكلّمون قولًا وكان عندهم هارضاً بهرجاً .

١٥ — ولم نجدهم ادّعوا لمعاوية إلّا أنه كان رجلًا من عرض المسلمين وصالح الطلقاء[4] وكاتب الوحي[5] ؛ فقد كتبه قبله مَن قد علمتم : ابن أبي سرح ثمّ كان من أمره ما كان ، وكتبه عليّ بن أبي طالب وكتبه حنظلة الكاتب الأُسَيّديّ[6] وكتبه زيد بن ثابت؛ فلم نجد أحدًا جعل كتابتهم للوحي سبباً الى ادّعاء شيء من مراتب الإمامة وطبقات استحقاق الخلافة .

١٦ — وأمّا قولهم « خال المؤمنين » ، فانّه انّما يكون خالًا لو كان كون امّ حبيبة[7] أمًّا للمؤمنين من طريق النسب لا من طريق تحريم النكاح والتعظيم لحقوق الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ؛ ولو كان قولهم قياساً مقبولًا وتأويلًا معقولًا لكان أبو بكر وعمر وأبو سفيان أجدادًا للمسلمين ، ولكان جميع ولد أبي بكر وعمر أخوالًا للمسلمين ، ولكان سالم بن عبد الله[8] ابن خال

١) يظهر ان النص ناقص ، غير ان المعنى مفهوم .
٢) كذا في الاصل ولعله : معنا .
٣) خط : واحده .
٤) كذا في الاصل .
٥) خط : انه الوحي .
٦) هو حنظلة بن الربيع بن صيفي الاسيدي (مصغرا) ، وفي الاصل : الاسدى ؛ راجع الإصابة ، رقم ١٨٥٩ .
٧) ابنة ابي سفيان .
٨) حفيد عمر بن الخطاب .

المسلمين ؟ وهذا حمل والاحتجاج به سفه والقائل به إما ساقط العقل وإما ظاهر العبث .

١٧ — وإن كان معاوية قد كان سكن إلى هذا القول وكان هذا القول قد قيل في تلك الأيام ، فما كان ذلك منه إلّا من خوف شديد وحاجة مفرطة ؛ ولو كان للمسلمات خالًا لما جاز له أن ينكحهن[1] ، وهذا رأي ساقط ومذهب فاضح .

١٨ — وليس ينبغي لمعاوية أن يُحمد على ما اتّفق له من أسباب القوّة وتهيّأ له من الملك إلّا قتلة عثمان[2] والذين صاحوا يومئذ قالوا[3] : «أخرجوا لنا قتلة عثمان ! » . فقالوا[4] : « كلُّنا قتلة عثمان ! » ، لأنّ عثمان لو لم يُقتل لم يُمكنه[5] أن يُوهم أغمار الأمة وأغثار أهل الشام والقابلين والمفتونين من الأعراب وأشباه العرب أنّ عليًا هو الذي قتله أو كان السبب [لقتل]ه عندهم من جهة الشبهة على أهل الغباء والغفلة أو على مَن يُعميه هواه أو يلي جدّه[6] ، وصار مَن قتل إمام المسلمين يتبرّأ عندهم ممّن قتل رجلًا من عرض المسلمين ، وقاتلُ المؤمن عندهم ضالّ والضالّ لا يكون شاهدًا فكيف يكون عندهم حاكمًا ؟ ومَن لا يجوز أن يكون عندهم حاكمًا فكيف يجوز أن يكون عندهم إمامًا ؟

١٩ — فلمّا فرغ من تثبيت ذلك عندهم وهمّهم أنّ مَن منع الضالّ من الإمامة أحقّ منه بالإمامة ، وأنّ أولى الناس بمقام الإمام مَن انتدب للطلب بدمه وبذل في ذلك نفسه لأخذ الحقّ منه لولده ووليّ دمه ؛ فلما فرغ من ذلك وهّمهم وثبّت عندهم أنّ مَن دان بدين سعد[7] وذهب مذهب ابن عمر[8]

---

١) خط : ينكحهن .
٢) اى : لم ينل ذلك الا بفضل قتلة عثمان .
٣) اي أصحاب معاوية .
٤) اي اصحاب علي .
٥) اي لم يمكن معاوية .
٦) كذا في الاصل .
٧) هو سعد بن أبي وقّاص .
٨) هو عبد الله بن عمر .

متن لا يرى قتال «الفئة الباغية» ويقول: «كُن عبد الله المقتول» ولا يرى طلبها ولا الدفع عنها إلّا بالكفّ دون البسط وإلّا بالجدال دون القتال — وعلى أنّ عليه إن ظنّ أنّ الجدال يؤدّي إلى شيء من القتال أن يكون أترك الناس للدعاء إليها والإحراج لها فضلًا على غير ذلك من الامور [...][1].

٢٠ — هذا مع ما عليه من طبائع الناس من حبّ المال والعلوّ في الحال وأنه متى لم يُرْعهم السوط وينهكهم السيف فالامر مَريج والفساد شامل والحرب أكدة والفتن شائعة والامر مضاع والحقّ مقموع؛ ومَن عزّ بزّ[2] ومَن قلّ قلّ ومَن قلّ أُكِل[3] ومَن ظهر قتل؛ فالإمام ما لم يحمِ مكانه وثغرَ سلطانه فمغلوبٌ معزول ومطلوب مقتول، والرئيس[4] ما لم يذُدّ عن حوضه [ظ ١٨٠] ويحامِ عن عشيرته فمغلوبٌ مغلول أو [...] شلو [ل] مأكول على الدنيا[5] لم يكن معنى قطّ على هذه الصفة ولا صحّت يوماً قطّ إلّا على خلاف هذه الحال.

٢١ — ومِمّا تهيّأ له من الاسباب واتّفق له من العلل ما كان ظاهرًا من رأي سَعْد وابن عمر في تحريم البسط والامر بالكفّ والنهي عن حمل السلاح والإمكان من الحربة: فاجتمع له السبب الذي به يُرهم موضع دم عثمان؛ فانّ سعدًا، وإن كان بقيّة الشورى، فانّ الحقّ لا يغريه وإنّ الباطل لا يغلّ به؛ وعلى هذين الاصلين دار [...] الطمع منه فيها واستجاز الطلب لها والحرص عليها.

٢٢ — ثمّ اتّفق أنّ جنده يمانية إلّا القليل، وجند عليّ نزاريّة إلّا القليل؛ واتّفق أن كان أهل العراق أصحاب الخواطر والنظر والتأويل والقياس، ومع هذه الصفة يكون الاختلاف إذ كانوا عرباً وأعراباً وعهدهم بالجاهليّة قريب وتعظيم الرؤساء فيهم غير قديم؛ وأهل الشام هم في قلّة الخواطر والتنقير وفي قلّة الفطنة والتفتيش على خلاف ذلك؛ وكانوا ملوكاً وأجناد ملوك أو قرابين.

---

١) الجملة ناقصة ومعنى ما سقط: فان من كان كذلك فلا يستحق الخلافة.

٢) راجع الميداني، ٢: ٢٦٣.

٣) دون نقط في الاصل؛ يقال: من قل ذل ومن أُسِرَ في (راجع الميداني ٣: ٢٦٦).

٤) خط: والزبير.

٥) كذا في الاصل ولعل الصواب: على أن الدنيا لم يكن لها معنى. ٦) خط: بدل.

ملوك، لا يعرفون إلّا طاعة الملوك والكبراء واتباع الرؤساء؛ وقد علمتَ أنه متى أطاع الجندُ الرئيس والرئيس يصيب الرأي، فكلُّهم رئيس وكلُّهم مصيب ومع الإنصاف[1] تجتمع القوّة ويقوى الضعيف، ومع الاختلاف ينتثر[2] الامر وتنكسر القوّة؛ وقيل لرجل من عبس: «كيف نهضتم بالمآثر الكبار على الالوف؟» — قال: «كان لنا رئيس يصيب الرأي وكنا له تبعاً فكنّا ألف رئيس».

٢٣ — وجند عليّ بن أبي طالب من ربيعة ومُضَر، وهم كانوا أصحاب التحارُب في الجاهلية والتجاذُب، وفيهم كان التحالُف والتجاوُر وهم كانوا أصحاب الغزو والغارات والسبي وطلب الطوائل، وأكثرهم أصحاب وَبَر وعُمُد وصحار، وأقلّهم أصحاب المَدَر والمحالّ، وأكثرهم أصحاب الحَذَر والنجعة والفقه والمواثبة [؟]؛ ومع الحاجة يكون الطلب والحركة ومع الغنا. والخصب يكون الحلم والمروّة والتثاقُل عن الحركة؛ حتى كان رؤساؤهم يخرجون في الحروب والمغازي متسايرين، لكل رأس لواء ولكل سيّد معسكر؛ وما زال أصحاب التجارب والعقول وأهل النظر والتحصيل من كل مأمة وأمّة وقرن وبلدة يرون انّ الشرك في الحرب كالشرك في المُلك وأنهما كالشرك في الزوجة، وأنّ الخطأ في ذلك لا يُستقال والوهن لا يستدرك، وأنّ هذه الخصال فاحشة الضرّ سيّئة الاثر، لا يثبت معها إلف ولا يصلح عليها تدبير؛ فاحتملوا ما في التشاُبه من ضرر الفساد لنكود الاخلاق ولشرف الحميّة ولِما كانوا عليه من حميّة الجاهلية.

٢٤ — ألا ترى أنّ مروان بن محمّد لما استبدل[3] قيس عيلان الجند بقيس عيلان الجند[4]، من أبناء قحطان، كيف ظهر انتثار[5] أمره واضطراب حبله واختلفت الكلمة وتقطّع النظام وانحلّت العقد وأدبر الملك وركدت الريح؟ هذا وقيس عيلانية عند أنفسها جماعيّة دعاميّة فيما تذهب إليه سلطانيّة؛ كذلك اصطبرت

---

١) كذا في الاصل ولعل الصواب: الائتلاف.

٢) خط: ينتشر.

٣) كذا في الاصل وليس للعبارة معنى؛ فالمشهور ان مروان بن محمد اقام بني كلب مقام قيس عيلان؛ فلعل الصواب: استبدل قيس عيلان الجند بكلب من ابناء قحطان.

٤) خط: انتشار.

إليها الملوك ، يعني[1] المصاهرة دون الذرارية ، بالانفس ، ووليت العراق المرار الكثيرة والثغور العظام والمهمّ من الامور الجسام ؛ ولم يفعلوا ذلك [و ١٨١] بتميم ولا بربيعة لما كان فيها من الفروح والخارجية ، ولذلك قلّت الفتوح في تميم وربيعة ؛ وكانت قيس في جملة أمورها ومعظم تدبيرها زارية على الشيعة ناقمة عليها ، نافرة من الخوارج ناهية عنها ؛ وقد عرفتَ ما كان من شأن زُفَر ابن الحارث ومُجاشِع بن مسعود وحاتم بن النعمان والجحّاف بن حكيم ، وحال كلّ من سيّره عليّ من البصرة بعد وقعة الجمل الى الجزيرة ؛ ثمّ مع ذلك ما برحتْ أن نزعها ذلك العزم وجذبها ذلك الطمع ولم تدعها الرحم من نزار ، وعرف مروان فضل رأي أسلافه على رأيه وتدبيرهم على تدبيره .

٢٥ — ولعلّ قائلا يقول : « فأين ربيعة السامعة المطيعة وكانت شطر نزار ومعظم الفرسان ؟ أوَ ما كانوا في طاعة عليّ مجتهدين وعلى معاوية مطيعين ، حتى هجروا فيه الإخوان والجيران وفارقوا من أجله الاوطان كصنيع عِجل بالبصرة وانتقالهم بعد نصرته يوم الجمل إلى الكوفة حتى نزلت ديارهم وصارت في ربوعهم الازد ، يتقدّمها[2] ابن نوح ؟ قال في ذلك الشاعر :

وَشَيَّبَ رَأْسِي قَبْلَ حِينِ مَشِيبِهِ نُزُولُ العَبِيدِ فِي دِيَارِ بَنِي عِجْلِ

٢٦ — قلنا لهم عند ذلك : قد كانوا كما وصفتم ثمّ صاروا شرًّا من قيس وأكثر خلافًا من تميم ، على أنهم بتميم أشبه ؛ ولذلك قال الحجّاج[3] : « الكوفة أشبه بالبصرة من بكر بن وائل بتميم » ؛ بل صارت رجال يمانية أسوأ طاعة وأكثر خلافًا من رجال نزار ، كالذي كان بين الأشتر والأشعث وكالذي كان بين الأشعث وحُجر[4] ؛ وما تخفى عليك امور همدان وكندة في تلك الأيام ، وحال سعيد بن قيس[5] ، وما كان من قول عبدالله بن بُدَيل ؛ هذا إن كان

---

١) كذا في الاصل .
٢) خط : مقدمها .
٣) في البيان ، ٣ : ٢٩٤ : قال زياد
٤) هو حجر بن عدي .
٥) راجع شرح نهج البلاغة ١ : ٣٦ .

بعض ما ذكرنا يعرفها[1] من قبل عليّ ومعاوية ابن ملجم ، ومن إمداده الرأي ومن تشجيعه على الاقدام وإفساد يمانيته عليه فضلاً على قيسيته ؛ فقال يزيد بن حجبة قبل أن يكون إليه من عليّ بن أبي طالب ما كان :

عَادَتْ رَبِيعَةُ قَيْساً بَعْدَ طَاعَتِهَا
حَتَّى اليَمَانِيَ لَا يُبْقِي وَلَا يَذَرُ

ثمّ صرف إلى معاوية مع أكثر قومه من تيم اللات بن ثعلبة وقال :

وَقَالُوا : عَلِيٌّ لَيْسَ يُقْتَلُ مُسْلِماً
فَمَنْ ذَا الَّذِي يُحْيِي الوُفَاةَ وَيَقْتُلُ.

٢٧ — ثمّ لحق بالشام خالد بن المعتّر[2] في أكثر بني سدوس ؛ ولقدره ولقدر ما جلب إلى معاوية من القوّة قال قائلهم[3] :

مُعَاوِيَ أَمْرُ خَالِدَ بْنَ مُعَتِّرٍ فَإِنَّكَ لَوْلَا خَالِدٌ لَمْ تُعَتِّرِ

ثمّ لحق مَصْقَلة بن هُبَيْرة[4] في عامّة بني شيبان في رجال كثير ورؤساء لا يُحصَون ، معروف سبب هربهم ومشهور تنقُّلهم[5] ؛ وأمّا مصقلة بن هبيرة فانه طولب بما عليه من مال الله من ثمن من أعتق من بني ناجية ؛ وأمّا يزيد بن حجبة ففرّ من الجيش لما كان فرّ من خراج المسلمين الى ما لا يعرف من هرب النجاشي[6] عند شرب الخمر .

٢٨ — والجملة أنّ رجالات العرب ورؤساء الأعراب وكثيراً من أهل البأس والنجدة والرئاسة في العشيرة كان سوء معاوية ومعاملته أحبّ إليهم من سوء عليّ بن أبي طالب ومعاملته ، لأنّ القوم ، لمّا ثبت عندهم من إطعام خراج مصر عمرو بنَ العاص ما ثبت ، ومن ضمانه لذي الكَلاع سُبُع بن ناكور ما ضمن ، ولحبيب بن مسلمة ما قد علمتَ ، ورأوا ما صنع عليّ بيزيد بن حجبة

١) خط : عرفها .
٢) راجع شرح نهج البلاغة ، ١ : ٤٩٥ .
٣) البيت في البيان ، ٣ : ١٠٨ (لم تومر) ؛ خط : ابن خالد .
٤) راجع شرح نهج البلاغة ، ١ : ٢٦٤ ، ٢٧٠ .
٥) خط : سمهم ولعل الصواب ما اثبت . ٦) هو الشاعر .

وسمعوا ردّ جوابه على من سأله أن يزيد في عطاء الحسن والحسين وكيف قال، ورأوا مع ذلك شدّته [ظ ١٨١] على الخائن وقمعه للظالم وأنّ الرجل إنّما تحظى عنده على قدر الزهد والفقه وعلى قدر الوفاء والنجدة وعلى قدر العلم بالكتاب والسنّة، لم يكن لهم همٌّ إلا التخلّص الى معاوية وإلّا أن يضيروا الى من يرتع ويرتعون معه ويأخذ ويأخذون معه ويذهب مذهب التودّد والتحبّب والتآلف ويدع مذهب الإمامة وإقامة جزاء الحسنة والسيّئة؛ وقد قال خالد ابن المهتر لعلباء بن الهيثم: «اتّق الله في عشيرتك وانظر لنفسك ورحمك، ما يُؤمل عند رجل أردتَه على أن يزيد في عطاء الحسن والحسين دُرَيْهمات يسيرة ربما يبلان بها من طريف عيشهما، فأبى وغضب؟».

٢٩ : فكلّ ما ذكرنا ممّا اتّفق له من غير اكتساب وتهيّأ له من غير احتيال، فغيرُ مكروه — حفظك الله — معاويةُ على ما اتفق له ولا ملومٌ عليّ ابن أبي طالب على ما امتُحن به فيهم؛ فعلى هذه العقدة دارَ الكلام؛ ثمّ اتفق له الخلاف الذي كان عن رفع المصاحف والانتشار الذي حدث عن ذلك التدبير والحيلة؛ فانظرْ هل ألفى عليٌّ عندها عاقلًا أو صادف بها عزيزًا؟ ولقد قال ثمّ أعاد القول ثمّ احتجّ وعرّف وزجر وتوعّد وقال: «ويحكم! إنّها خدعة ومكيدة، وإنّها بعدُ دليل على الفشل وعلى انقطاع القوّة؛ فانتهزوا هذه الفرصة فقد دلّكم بها على موضع العورة، وليس بينكم وبين الظفر إلا صبر ساعة!»؛ فكان أشدّ القوم عليه خلافًا وأفحشهم عنودًا الذين صاروا بعدُ إلى إكفاره وإلى البراءة منه بعد إقرارهم بأنه كان المستبصر والمجدود والواعظ والمتوعّد، وأنّهم كانوا المخدوعين والمغرورين والمخذولين؛ فهذا هذا.

٣٠ — وكان مما امتُحن به عليّ واشتدّت البلوى على أصحابه فيه وعلى اصحاب النبيّ وعلى من معه من أجناده ومن خاصّة أهله، أن صار الحَكَمُ البُلوازي لعمرو بن العاص أبا موسى الأشعريّ، فكان من خدعه له ومن غدر عمرو به ما قد علمتم؛ ولم تجد الناس اقتصروا من أمرهما على أنّه خدعه بفضل أريبٍ وكادَه بُعدَ غَوْر واستزله بفضل [.....]؛ فلو لا يزال يكون مثلةً بين الرجال من رجال الرأي والدهاء والمادّة وجدتَ العامّة والطبقة التي

تلي العامّة لا يشكّون أنّ أبا موسى كان أغبى[1] العالمين وأعيى[1] الاوّلين والآخرين ، وأنّه فوق جهيزة[2] في سقوط الرأي ، وأسوأ حالاً من دغة[3] في الرُّقاعة ، وأكثر خطلاً وأعجب خطأ وأغرب غلطاً من جحا[4] وأعيى[1] لساناً من باقل[5] .

٣١ — وليس يقول هذا — رحمك الله — إلّا من لا علمَ له ولا تحصيلَ عنده ؛ قد عرفنا حال أبي موسى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند أبي بكر ومنزله من عمر بن الخطّاب ومكانه من عثمان بن عفّان في كثرة فتوحه وصحّة تدبيره ، ألا وإنّها عن مقارعة شديدة ومناقفة [؟] طويلة بالرأي السديد والكيد البعيد والسيوف الحداد وبالعدّة والعتاد وسياسة الأجناد وتيه[6] الفتنة والسلامة العجيبة وحفظ الرعيّة والقسمة بالسويّة ، ومع الفقه في الدين والعلم بالقياس والحجج في [و ١٨٢] القتيا ؛ وكان سادس ستّة من حصلوا من فقهاء الصحابة وأحد القضاة وأحد الثلاثة ، ولذلك قالوا : « ثلاثة أخذوا عن ثلاثة : ابن مسعود عن عمر ، وأبو موسى عن علي ، وزيد عن أبيّ » ؛ ويدلّ على ذلك قول الشاعر في مدح بلال بن أبي بُردة بن أبي موسى وكان قاضياً ابن قاض ابن قاض ، قال له :

وأنت يا ابنَ قاضيَيْن

وقال آخر في بلال :

قَضَيْتَ على عرقٍ بنا لك صاعداً وأوتيتَ مِزْماراً وخُطْبةَ فَيْصَلِ

(ذهب من المزمار الى ما كان أعطي أبو موسى في حنجرته من الصفا والشجا ؛ وذهب من ذكر الخطبة الى ما كان أعطي في لسانه من البيان).

٣٢ — وكان مع ذلك مشهوراً بالحلم ومذكوراً بالفقه ، من المعدودين في

١) خط : اعجز .

٢) يضرب بها المثل في الحمق ؛ راجع الميداني ، ١ : ٢٢٨ (احمق من . . .) و٢ : ٣٨ (قطنت جهيزة . . .)

٣) يضرب بها المثل في الحمق ايضاً ؛ راجع الميداني ، ١ : ٢٢٨ .

٤) يبدو انه كان معروفاً في عصر الجاحظ ؛ انظر البخلاء ص ٣٥ .

٥) راجع الميداني ، ١ : ٥٠٤ .

٦) كذا في الاصل .

أصحاب الفتوح ومن المذكورين في الولاة والعمّال ومن المعروفين بالنزاهة وطيب الطعمة ومن المعروفين بصحة الرواية ؛ ثمّ خصلة ما أقلّ ما تجدها وأكثر ما تفقدها وهي قلة التغيّر مع طول الولاية والثبات على الامر الاوّل مع كثرة الفتوح والفائدة ، ولو كان أبو موسى كما يقولون غبيًا منقوص العقل ضعيفاً ، لكان اللوم على تأميره [على] البلدان والامصار وعلى الجيوش العظام وتسليطه على الاحكام ، على مَن ولّاه دونه ؛ ولو كان ذلك كذلك لكان لعليّ في ذلك أوفرُ الاقسام .

٣٣ — كلّا ، ولا كن نقول فيه كما قال اهل العلم من أسلافنا وأهل العدالة من مشايخنا : نقطع الشهادة على كلّ ما أجمعوا عليه ونقف عند كلّ ما اختلفوا فيه ؛ وقولي فيه ، إن لم يكن قول أبي إسحق[1] بعينه فما أقربه[2] من قوله ؛ قال أبو اسحق : كانت التي[3] خلع بها علي بن أبي طالب دون عمرو وبعد التصادر على ذلك والتوكيد له نتيجة خمس خصال ، منها انصرافه عن[4] عليّ ، والاخرى ميله الى رأي سعد بن ابي وقّاص وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومحمد بن مسلمة[5] وصهيب بن سنان[6] وأسامة بن زيد[7] من الكفّ وتحريم القتال ؛ ولذلك روى بالكوفة ما روى حيث أقعد[8] الناس عن عليّ بن أبي طالب ونصرته ومعاونته حتى جرى في ذلك بينه وبين الحسن وعمّار ما جرى حيث قال : « سمعتُ النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « تكون فتنةٌ القاعدُ فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي [فيها] خير من الساعي »[8] .

٣٤ — وخصلة اخرى وهي ميله من عدنان لقحطان ولذلك قال يومئذ : « لو كان هذا الامر لا يُنال إلّا بالقدم والشرف لكان رجل من أولاد أبرهة

١) لعله ابو اسحق النظام .
٢) خط : اقره .
٣) لعل كلمة « التي » قد سقطت .
٤) خط وكان عن .
٥) راجع فهرس العثمانية
٦) راجع الاصابة ، رقم ٤١٠٤ .
٧) اي ابو موسى .
٨) راجع شرح نهج البلاغة ، ٣ : ٢٩١-٣ .

ابن الصباح أولى بها منهما » ؛ وخصلة اخرى وهي نقصانه لا محالة عن مقدار عمرو في بُعد الفكر وشدّة المكر ؛ ولكن ليس مَن خُدع مرّة او كان دون أدهى الناس فلا اسمَ له إلّا النبيّ العيّ الجاهل المنقوص ؛ وخصلة اخرى وهي ما كان إسرار قلبه من تصييرها الى ابن عمر بكلّ حيلة وبكلّ قيد وقوّة ، ولذلك رافى ابن عمر دومة الجندل ؛ والخصلة من هذه الخصال — رحمك الله — تصرف بنصيبها من إدخال الخطإ على العقل ، فما ظنّك بها وقد اقبلت معاً ثمّ صادفت عقلاً مستهدفاً وعرضاً قريباً ؟

٣٥ — وكان أبو اسحق يتعجب من قول مَن زعم أنّ عليّاً إنّما حر[1] [ظ ، ١٨٢] على أبي موسى احماراً ولم يوجه اختياراً لابنَ اليائيّة أبتْ أن تكون إلّا ميزان تزاريين ؛ قال أبو اسحق : قد علمنا أنّ من شأن طبائع الأزد وتميم وبكر ويربوع وتَغلب وقيس وجلة عدنان وجلة قحطان أن تتفاني في أقلّ من هذا ، وقد عرفنا سبب حرب البسوس وسبب حرب لبني قَيلة وسبب حرب داحس والغبراء وهي حرب الإخوة وأطول حرب كانت في الجاهلية وأشدّها ضغينةً وأبعدها غاية في طلب الطائلة ، وما كان بعد ذلك ممّا كان بين تغلب وقيس وابن أبي الهيذام وقبائل اليمن بالشام وغير ذلك ، وكيف كان صَفْر الامر في أوائلها وعِظَمُهُ في أواخرها ، وكيف طبائع العرب قاطبةً والاعراب خاصة ، وكيف نفوس الاجناد ، وكيف حركة الاتباع ، وكيف صبرت تزار كلّها ، مع ما وصفنا ، على هذه الذلّة واغضت على هذا القذى وتمرضت لهذا التغيّر وكيف استنجدت وأطرقت وطايعت وسامحت حتى لم يختلف سيفان ، والسيوف عتيدة ، ولا اجتمعت في ذلك جماعة والخيام متقابلة .

٣٦ — ثمّ لم يقلْ فيه شاعر قصيدةً واحدة ولا فخر به فاخر مرّةً واحدة ؛ فلا هولا . هجوا ولا هولا . مدحوا ؛ وهل يُعرف هذا من أخلاقهم وهل يُظنّ هذا بهم ؟ بل متى أغضت تزار من اليمن على مثلها ؟ ولو كانت معاودة لذلك منها في جاهليّتها لَما صبرت على ذاك بعد تحوّل المُلك فيها والنبوّة اليها ، وقد رأيناهم كيف كانوا يوم خزازَى ويوم الكُلاب الاخير ويوم شويحط[2]

١) بدون نقط ولعل الصواب : أجبر . . . إجبارًا .
٢) خط : سويط .

ويوم اجتمعت تميم على زرارة ويوم اجتمعت على غزو اليمن في فلك تميم من ايدي المباهلة والرئسان[1] الاضبط بن قُرَيع[2] والنمر الحصافي، وكم قتلوا من الملوك عنوة وكم غزوا ديارهم لا يلتمسون حيًا دونهم كغزوة حُذَيفة بن زيد وحصن[3] بن حذيفة وفلان وفلان.

٣٧ — واحتسبت كيف لم تتحدد باحتمال ملالها ولم تتقرب بذلك إلى علي ابن أبي طالب ولم تجنح بالورع وتدع[4] بُغض الشر وكراهة الفتنة إن كان العجز قد قطعها والجبن قد خلع قلوبها وكيف حمل على نفسه هذه الدنية وكيف بالضغطة وكيف تزل على هذا الحكم وكيف أمكن من نفسه هذا التمكين وأغرى بها هذا الاغراء، وفي دون ذلك مرزية الاعداء وضراوة لاهل العصبية وقد علم أنّ فطم العادة شديد وأنّ نزع صاحب الدربة عسير.

٣٨ — وقال أبو إسحق: احسبهم كانوا القاهرين والغالبين والمتحكمين المتمكنين ما حالت[5] إلى أبي موسى وأي جمع كان هنالك من الأشعريين وأيّ عِزّ كان في ذلك العسكر لاهل بلده؟ وإن كان غبيًا عند أصحابه مضمونًا قليلَ المعرفة مخدوعًا، فماذا الذي اضطرّهم إليه؟ فأين كان الاشعث ابن قيس؟ وأين كان سعد بن قيس؟ وأين كان عبد الله بن بُديل؟ وأين كان قيس بن سعد؟ فان قلتَ إنّ القوم لم يرضوا إلا بمن له صحبة، فما حدب[6] لمعاوية هذا الحدب[7] على الصحابة، وهذا التعظيم لمن له هذه الحرمة، وهذا التقديم لمن له هذه التقدمة؟ ولا بأس، فأين كان أبو أيوب الانصاري وأبو مسعود البدري[7]؟ وأين كان عديّ بن حاتم؟ فإن أقرّت [و ١٨٣] قحطان بانه لم يكن في جماعته رجلٌ واحدٌ كانت له صحبة يقي موازاةَ عمرو بن العاص، فقد أقرّوا بالخسيسة وسلّموا بالفضيلة.

١) كذا في الاصل (الرئسان؟).
٢) خط: الاسبط بن قريع.
٣) خط: حصن.
٤) خط: يدعى.
٥) كذا في الاصل.
٦) كذا في الاصل، ولعل الصواب: فاحدث لمعاوية هذا التحدب (اقتراح محمد الطالبي).
٧) خط: ابو سعود؛ هو عقبة بن عمرو؛ انظر الاصابة، رقم ٥٦٠٦.

٣٩ — ولعمري أن لو كان المسؤولون من تزار لذكروا رجالاً قد جمعوا مع الصحبة العقلَ البارع والتجربة الكثيرة والرأي الاصيل والفور البعيد والحزم والعزم والعلم والتكرى والدهاء والرأي [. . . . .][1]، ولو كانت الحال قد بلغتْ بعليّ إلى أن صار لا يمتنع من قهر تلك اليمانية ومن غلبة بعض ذلك الجند، وذلك ظاهرٌ لمعاوية ولجواسيسه المية[2]، ويُزال عنه فرض الجهاد، فمن كان كذلك كان عن حلبة أهل الشام وأجناده المتناصرة بالأيدي المتفقة الا هو أعجز.

٤٠ — كلا، ليس الامر على ما قالوا وذكروا، فما دعا إذًا معاوية إلى المحاكمة وكيف رضي بالنصفة؟ كان عليّ بن أبي طالب أشدَّ ورعاً وأثقب نظرًا وألطف في الامور تدخُّلاً من أن يوجّه مع عمرو بن العاص حَكَماً وهو عنده عبد منقوص أو عدوّ مرصد، بل لا كرّ أن يقلّده مثل ذلك الامر وهو عنده ظنين عليه، وكان الاقلّ من ذلك أن لا يدع الاحتجاج والتبيين والاعتذار الى غيره من رعيّته وأجناده؛ فمن أين اتى — يرحمك الله — أمن كلال وجمد وعيّ لسان، أم من قلّة معرفة وضعف مخبرة؟ أو من جبن قلب وشدّة هيبة؟ أم من خور في العرق؟ أم من فساد في أصل الطينة؟ أم من خبث في المنشإ والعادة؟ أم من قلّة ممارسة للحروب ومقارعة للابطال ومعاودة للقتال، مع قتل الفرسان والقادة والرؤساء والسادة، وهل رُبّيَ إلا فيها وهل نبت لحمه إلا عليها وهل يعرف شيئاً سواها؟ ألا يدور ما يعرف منها على استفاضة علمه واتساع معرفته؟

٤١ — ولو لم يكن عليٌّ امتُحن منها بشيء قطُّ ولا اختُبر بأمر قطُّ إلا بما امتُحن به يوم نادى منادي معاوية: «أخرجوا الينا قتلة عثمان!»، لكان في ذلك أعظم المحنة وأشدّ البلاء والفتنة، ولقد ابتُلي عليّ بعقد لا سبيل إلى حلّه وبقفل لا حيلة في فتحه، ولو كان باب الحيلة فيه مغلقاً ولم يكن [. . . .][3] مبهما، لكان أحقّ مَن [. . . . .][4] ذلك القفل و[. . . . .][5] لذلك القلق؛

١) خط: والراى الزلا.
٢) كذا في الاصل.
٣) لعله: شيا.
٤) لعله: مضيقاً.
٥) لعله: راحتال.

ألا ترى أنّه لو أخرج إليهم طلبتهم والـذين أوقعوا عليهم ظنونهم ومَن هو عندهم قاتله إما مُعيناً وإما متولياً وإما بالهوى والمحبة والنحلة[1] والديانة ، لدفع إليهم محمد بن أبي بكر وكنانة بن بشر وعمرو بن الحمق وسودان بن حمران ومالك الاشتر وعبـد الله بن عُديس وعمرو بن زُرارة وعُميْر بن ضابئ وفلاناً وفلاناً ؟

٤٢ — ولو أخرجوهم إليهم لأمتنعوا بعشائرهم ولمنعتهم الذين قالوا : « كنّا نصيحة واحدة ، كنّا قتّال عثمان ! » ؛ ولو كان كذلـك لكان معاوية أوّل واثب بهم وكان ذلك من أكبر فريضة فيهم ؛ ولو أخرجوهم إليهم وسلّموهم في أيديهم ، لقتلوهم خبطاً بالسيوف ورضخاً بالجنـدل ، ولأعجلوهم عن حكم الإمام القائم وعن التثبّت والتعرّف وعن تمييز مـا بين الآمر والمحبّ والمُعين والمتولّي والمتهم والمعترف[2] بالدم .

٤٣ — ولو قام [ظ ١٨٣] عليّ في كلّ عددهم وعـدّتهم يردّ عليهم ويكذّبهم ، لكان توائب بعضهم إلى بعض بالجدال والقتـال أقربَ من وثوب معاوية بهم على قرب ذلك منهم ، ولو جرى بينهم بعض ما هو دون السابقـة والمتأخرة لكانَ في تشاغلهم واضطراب حبلهم واختلاف كلمتهم وانتشار أمرهم ما يدعو أهل الشام إلى الوثوب بهم والشدّ عليهم ؛ ولو فعل ذلك والحال كذلك لما كان دون البوار ستر ولا دون الظفر بهم مانع ولا حائل .

٤٤ — وقد علمتَ — حفظك الله — أنّ النـاس في قتل عثمان على ثلاث طبقات : فطبقة تدّعي ان قتل عليّ لعثمان كان من اكبر طاعاته لله ، وهـذه الطبقة هم الشيعة والخوارج ؛ وإنّ الطبقة الاخرى هي الذين يرون الوقوف فيه وفي عثمان ، وفيه وفي طلحة والزبير ، ويتولّونهم على أصولهم ويقفون عنـد أحداثهم ؛ والطبقة الثالثة وهم السواد الاعظم والجمهور الاكبر ، منهم أصحاب الحديث والقضاة والثوابت ومَن زعم أنّ جميع أهل الكلام [.....] وأنّ الكفّ عن ذلك هو السنّة والجماعة .

٤٥ — فلو أنّ عليّاً قال يوم ذلك : كذبوا ، لم يكن ذلك تدبيراً ، وقد

---

١) كذا في الاصل ولعلها النحلة .

٢) خط : والمعرفة .

ذكرنا ذلك وفسّرناه ، ولو قال: صدقوا ، لحلمه[1] جميعُ من يرى الوقوف وجميع من يرى تبرئته ونفيَ تلك الدعوى عنه ؛ ولو كان على سبيل من قتله لما كان عليه في ذلك اليوم الإقرار بقتله ، إذ كان الاقرار فيه ليس بفرض واجب ، ولا كان مأخوذاً به ، وفيه إفساد قلوب العامة وبعض الخاصة ، وما كان إلا كرجل قال إنّ السماء خضراء ، فقد صدق ، وليس عليه أن يقول في كل حين إنّ هذه سماء ولا إنها خضراء ، ولكن عليه ، إن أثر أن يخبر ، أن لا ينكر أنها خضراء .

٤٦ — فكذلك كانت حال عليّ بن أبي طالب إن كان على سبيل من قتله وان لا يرى أنّ محلّه في تلك الحال المحلّ الذي لا يكون أضيق منه ، إذ كان لا يمكنه في وجه التدبير أن يقول : صدقوا ، ولا أن يقول : كذبوا ، فهل ترى التدبير إلا ما صنع عليّ ؟ ولذلك زعم بعض من يفضّل عليه أبا بكر وعمر أن ذلك الفضل لهما الى أن امتحن عليّ بما لم يبلغه امتحانهما ، فصار أفضل منهما ؛ ولولا أنّ الله قد علم أنّ إرادته في نفسه كانت أتمّ وعلمه أوسع وعزمه أقوى ، لما اختبره بذلك ولا امتحنه إلا بمثل ما امتحن به الائمة قبله .

٤٧ — ولو كانت هذه الرسالة تحتمل تخريج القول في الحكمين والاحتجاج في جميع أبوابه لاستقصيتُ ذلك ، ولكني سآوي إليك — إن شاء الله — بجملة يكتفي بها من كان في دون حالك بعد أن يستصحب الإنصاف ويتحفّظ من الهوى ويتحذّر من السابق الى القلوب وهي فارغة .

٤٨ — وقد تبيّن للناس كلهم اختلافُ أصحاب عليّ بعد رفع المصاحف وإخلادهم إلى الفئة بعد أن رجعوا الى أوطانهم ، وكيف ملّوا الحرب وسئموا طول مقارعة الشرّ ، بعد أن ذاقوا حُفَض ووجدوا مسّ[2] الجهاد وشمّوا ريح الاولاد ، وبعد ان عاينوا من عدد الجرحى والصرعى والقتلى ، وبعد أن وجدوا خشونة المسّ ومنع الجانب ، وبعد أن قال كبراؤهم : « لا نعود حتى نشمّر الكراع ونحذّ السلاح ونجبي المال »

٤٩ — وأنا واصف لك جملة القول في الحكمين ، إن كان كتابنا هذا يعجز عن التفسير ، فافهمه واعلم أني وجدتُ الذين خطّؤوا عليًّا في ذلك لم

(١) خط : لحلمه . (٢) خط : مس .

تجاوز تخطئتهم له ثلاثة أوجه : أحدها اختيار أبي موسى بعينه وفي العسكر من هو أدهى منه وأنصح ، [و ١٨٤] وقد قلنا في ذلك جملة كافية إن شاء الله ؛ والوجه الآخر إنكارهم حكمَ الرجال في الامر الذي قد بيّنه الكتاب وقطع عليه الشهادة وعرّفهم فيه وجه الحقّ وهو قوله : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ ﴾[1] ، وإنه مثل قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللهِ ﴾[2] ؛ فكما أنه ليس لعليّ ولا لغيره أن يحكم الرجال في قطع السارق وفي الامساك عنه وفي ضرب الاجل له ، لما ظهر في الآية من الدلالة ، فكذلك ليس له ولا لغيره أن يحكم في قتال الفئة الباغية ويترك ما ظهر في صورة الآية وفي ظاهر الكتاب .

٥٠ — والوجه الثالث أنهم قالوا : لم يكن يخلو عليّ في ترك قتالهم وقد دعوناه إليه ، من وجهين : إمّا أن يكون كان عاجزًا معذورًا أو قويًّا غير معذور ، فالعذر في ترك القتال واقع ، بل قد فرض الله عليه أن لا يُعرض قليلَ من معه لكثير من مع عدوّه من الاعداء ، وعليه أن يعرف ذلك الجاهل ويكفّ عمّن عرف العُمر[3] المتسرّع ، فان قبلوا كان قد بلغ ما أراد من الشفقة والحيطة ، وإن ردّوا ما قصده كان قد أعذر وأنذر ، فظهر في العوامّ عذره ونبتت على سائر[4] الانام حجّته ، وإن كان قويًّا وكان بمثل عدده وعدّته يُزالُ الظلمُ ويُدحض الباطلُ ويُقسم العدوّ ، فعليه أن يقاتل : فإن ظفر كان مطيعًا منصورًا ، وإن ظُفر به كان مطيعًا معذورًا .

٥١ — قد قلنا في تنازعهم واختلاف قلوبهم ونكوبهم إلى أوطانهم وفي سآمتهم بما قد سمعتَ ؛ وقد علمنا أنّ من جمع بين القلوب المختلفة والقلوب المؤتلفة وإن كان عدّة المختلف فوق عدّة المؤتلف ، إنه مذموم التدبير مسخوط التقدير ؛ واذا كانوا كذلك فالرأي ان يكتم الناس داءهم وعيبهم ولا يفطن

---

١) سورة الحجرات ، ٤٩ : ٩ .
٢) سورة المائدة ، ٥ : ٣٨ .
٣) كذا في الاصل .
٤) خط : عار .

لذلك عدوّهم بكلّ ما أمكن من الحيلة وبلغه التدبير ، وأن يستأني بهم ويتلطف لهم ويُنتظر أوبتهم وإفاقتهم من سكرتهم وانتباههم من رقدتهم إلى غاية وإلى نهاية ، ولا يُعجل الى تفريقهم ما دام الطمع في تراجع قلوبهم ممكناً وكان الامل في تمايزهم وتراجزهم مأمولاً .

٥٢ — فان قال قائل : لا نستطيع أن ننكر أنّه قد كان هناك خلافٌ يومَ رفع المصاحف ، ولكنّا قد علمنا أنّ الذين عصوه يومئذٍ في قطع القتال هم الذين أطاعوه اليوم في معاودة القتال ، نادمين على ما كان وسلف منهم ، مقرّين بالخطإ على أنفسهم ، مذعنين لصواب رأيه دونهم ؛ وهم كانوا العُصاة يوم عصوه ، وصار هو العاصي يوم عصاهم ، لانه دعاهم للقتال فأمسكوا عند رؤية المصاحف ، ثمّ دعوه بعد أن تبيّنوا المكيدة التي كانت بانت له يومئذ ، فدخل في مثل ما دخلوا فيه ؛ إلّا أنّ القوم كانوا أعذر منه لفضل علمه ونقصهم عن كماله وأنّ الشبهة عليهم يوم رفع المصاحف كانت أغمض والنفوس أشغل والرأي أقلّ من الشبهة عليه يوم جاؤوه نادمين سادمين ومقرّين متعايرين ومستغفرين نازعين ؛ قلنا لهؤلاء القوم : إن كان الشأن في اختلاف ألسنتهم وقلوبهم وفي سوء طاعتهم وفي تثاقلهم عن قتال عدوّهم وركونهم الى المقام في أهليهم ليس على ما حكينا ولا على ما ثبت به الخبر عندنا ، وانما كان ذلك في قليل من كثير وفي مقدار لا ينقص الجمهور الاعظم ولا ينقض قوى السواد الاكبر ، فهل يخلو تركه لقتالهم من وجوه أنا ذاكرها لكم ؟ فان كان عندكم وجه غير ما ذكرنا أو نحن ذاكروه فاذكروه .

٥٣ — لا يخلو ترك علي [ظ ١٨٠] لقتالهم ، إن لم يكن ما قلنا حقّاً ، من أن يكون صار جباناً أو عاد منخوباً القلب حرباً بعد أن كان أشدّ الناس أشرّاً وقلباً وأتمهم بصيرة وعزماً ؛ وإمّا أن يكون طمع في نزوع معاوية وتوبة عمرو ؛ وإمّا أن يكون ذلك منه على طريق الندم على[1] ما أراق من الدماء ومن عدد القتلى ، فتاب من ذلك إذ استبدل باليقين الشكّ وبالاستبصار الشبهة ؛ وإمّا أن يكون الخرف عجل عليه قبل وقت لداته وقبل العادة المعروفة في رهطه ، فظهر ذلك في تدبيره وغلبة الاختلاط في قوله وعمله ؛ وما

1) خط : وعلى .

علمنا أنّ احدًا من المخالفين والموافقين ولا من أهل الوقت ولا ممّا يُنسب إلى الحشو ادّعى ذلك عليه ولا قرفه به ؛ وكيف يقول ذلك قائل ويطمع في القبول عنه طامع وهو يعلم أن قوله مر[دود] مكذّب ورأيه مسخوط معتلّ !

٥٤ — فاختاروا خصلةً من خصلتين : إمّا أن تُوجدوا وجهًا لم يُذكر، وإمّا أن تثبتوا عيثًا أنّ عليًا قد كان اعتراه بعض ما ذكرنا من الجبن أو من الخرف أو الطمع في تزوع معاوية أو الندم على ما سلف منه؛فعلى أي الخصال تعتمدون وأيّها تدّعون ؟ إن ادّعيتم الجبن على أشدّ الناس قلبًا وأشرًا وأكثرهم للاقران قتلًا وأيّهم نقيبةً وأشدّهم بصيرة ، أكذبتم الأمّة وبهتتم حكم المعرفة ؛ أمّا عد[د] قتلاه وجرحاه وصرعاه ومَن فرّ منه وترك التعرّض له ، فلا أعلم ذكرتم إلّا فضلًا من القول ، وما ذلك إلا كمن التمس الزيادة في الغاية إذا مدّ البحر بالقطن[1] ، وأمّا تتابع الظفر وبين النقيبة فقد علمتم الذي تهيّأ له من قتل العظماء والسادة والنجباء وأنّ ذلك أعظم العناء ، وأنه لم يتوجّه في جيش قطّ إلا كان هو المنصور وعدوّه المخذول ، كشأنه وشأن بني زبيد ، وكشأنه وشأن أصحاب الجمل ، وكشأنه وشأن أصحاب النهروان ؛ وهل قاومه عدوٌّ قطّ ، إلّا ما كان في بعض ساعات أيّام صفّين ؟ وهل أتي في ذلك من قبل نفسه ومن تدبيره وتصييه ومن تعبئته ؟ وهل أتي إلا من جنده ؟ وهل مُنع من الظفر به إلا بما صنعوا بانفسهم ؟

٥٥ — وقد علمتم ان معاوية قد كان القي بيده وأيس من نفسه حين أحدقت به الرماح وقصد له عبد الله بن بُديل في أهل البصائر ومنعه من الفرار رعمه الذي ذكر في شعر ابن الإطنابة بقوله :

أبتْ لي عِفّتي وأبى حَيائي وأخذي المجدَ بالثّمن الرّبيح
وقولي ، كلّما جشأت ، لنفسي مكانَكِ تُحمَدي أو تَستريحي[2]

---

١) كذا في الاصل والمعنى واضح ؛ فمن لبّات واحدة : اما ان اراد الجاحظ : النفس الزيادة في الغاية أو أمد البحر بالقطيرة (اقترح محمد الطالبي) ، او : الزيادة في الغاية . . ؛ او : الزيادة في الغاية (بلدة على الفرات في الجزيرة) اذا مد البحر بالقطر (بلدة ايضًا) ، والله اعلم .

٢) راجع جمع الجواهر للحصري ، ٩٧ ؛ وفيه : بلاني (مكان حبائي) و : وجاشت (مكان لنفسي) ؛ انظر ايضًا لسان العرب ، مادة : جشأ .

وهل نفس عن كربه[1] ورثه عن خناقه وردّ عليه بجشاشة روحه وابقى عليه علالة نفسه إلا ما كان من اعتزا[مهم] برفع المصاحف ومن تركهم القتال وهو يذكرهم بالله ويعظهم بالقرآن ويزجرهم بوعده ؟ وسنذكر من كلامه الدالّ على شدّة اختلافهم عليه وإبطائهم عن عدوّه وركونهم الى الراحة ، المعروفَ من خطبه والمشهور من كلامه والمذكور من مقامه الذي لا تستطيعون أن تقولوا إنه ممّا رواه أبو مِخنف أو صنعه ابن دأب أو أنّه شوكر[2] أو حبّره العتّابي وقبل ذلك رشيد الهجري ، وهو قوله حين انكشف أمر الصحابة وظهر المكتوم من سرّه وسرّ عيوب أجناده[3] :« أيّها الناس المجتمعة أبدانهم المتفرّقة أهواؤهم، ما عزّت دعوةُ مَن دعاكم [و١٨٥] و[لا] استراح قلبٌ مَن قاساكم ، كلامكم يوهي الصُمّ الصِلاب وفعلكم يُطمع فيكم عدوّكم ؛ إذا أمرتُكم بالمسير قلتم كيت وكيت [.....][4] أعاليل بأضاليل وأضاليل [بأبا]طيل ، وسألتموني التأخير ، دفاع ذي الدين المُطول ، استخفّكم الجهل بحيدي حياد ، ولا يُنع الضيمَ الذليل ولا يُدرك الحقّ إلّا باجِدّ ؛ أيّ دار بعد داركم تمنعون [أو]مع أيّ إمام بعدي تقاتلون ؟ المغرور — والله — مَن غررتموه ومن فاز بكم فقد فاز [با]سهم الأخيب ! أصبحتُ — والله — لا أصدّق قولكم ولا أطمع في نصركم فرّق الله [بيني]ي وبينكم وأعقبكم من هو شرّ لكم مني وأعقبني مَن هو خير لي منكم ! » .

٥٦ — فلما نزل [قصد]ه يعتذرون إليه ؛ فقال :« أمّا [إنكم] — والله — ستلقون بعدي ثلاثاً : ذلّاً شاملاً وسيفاً قاتلاً وأثرةً [.....] يتخذها الظالمون عليكم سنّة[5] فيتفرّق جمعكم وتبكي عيونكم ويدخل الفقر [قل]وبكم فتمنون[6] أنكم رأيتموني فتفتقدوني[7] فلا يبعد الله إلّا مَن ظلم ! » .

١) يبدو ان الضمير عائد الى عني لا الى معاوية الا ان هناك نقصاً فيما يلي من النص .
٢) خط : شوكه ؛ راجع لسان الميزان ، ٣ : ١٥٨ .
٣) في ظروف الفاء هذه الخطبة ، انظر شرح نهج البلاغة ، ١ : ١٥٢ حيث نجد رواية تختلف بعض الاختلاف عن نص الجاحظ ؛ راجع ايضاً البيان ، ٣ : ٥٦ .
٤) خط : ومها ولا ندري .
٥) راجع شرح نهج البلاغة ، ١ : ٣٧٩ .
٦) كذا في الاصل ولعل الصواب : فتتمنون . ٧) كذا في الاصل .

٥٧ — وقال في مقام [آ]خر :« وددتُ — والله — أنَّ لي بكم ألفَ فارس من بني فِراس بن غنم ! »[1] ؛ وقال في مقام آخر :« وددتُ — والله — أنَّ لي بكل عشرة منكم فارساً من بني فراس بن غَنم صرفَ الدينار بالدرهم »[2] [ف]بلغ من تثبيتهم لهذا الخبر ان جعلوه حجة في صرف الدينار في ذلك الدهر ؟ [و]قال في مقام آخر : « يا أهل الكوفة المَنيرِ من مَناسر أهل الشام أطلَّ عليكم أغلقَ كلُّ امرئ منكم بابَه والحجز في بيته الحجازَ الضَبُع في وِجارها ولمن رُميَ بكم لقد رُميَ بأفوق ناصل »[3] ؛ ولابطالهم عن عدوّهم قال لهم :« ما قوتل قومٌ قطُّ في عقر [د]ارهم إلا ذلّوا » في كلام كثير مشهور معروف .

٥٨ — قد قلنا في العذر في اختيار أبي موسى وفي العذر في تأخير القتال بعد أن كان هو الداعي [إ]ليه والحاثّ عليه ؛ ونحن قائلون في نفس التحكيم وبالله التوفيق ؛ وجواب آخر : زُعم أنَّ عليّاً لو وجّه الحسن او الحسين ابتداءً او عبدالله بن عباس او عمّار بن [يا]سر أو مالكاً الاشتر او قنبراً مولاه او أنصح الناس جيباً أو أعينهم رأياً أو أشدّهم نجاساً أو أبعدهم غوراً أو أقربهم عزماً ، لَما استجاز أن يحكّمه بينه وبين معاوية ؛ [و]كيف وهو على يقين أنّ معاوية لا يصلح للخلافة في حال من الاحوال ، ليس لخوف التبديل به والاشفاق من ذلك الرأي عليهم ، ولكنْ لانَّ الدنيّ[5] والبعيد مانع من ذلك لانَّ الحق عنده أنّ أهل بدر والحديبية لو أطبقوا كلّهم على أنّ معاوية أولى بها منه أو على أنه يصلح لها في بعض الحالات ، لكانوا ضُلّالاً غير مهتدين ولكانوا [مُخ]طئين غير مُصيبين ؛ وإذا كان إنكارهم لحقه[6] لا يحلّ عقدة الخلافة وإقرارهم به لا يثبت عقدة الخلافة ، بل يكون ذلك منهم مؤكداً ومسدّداً ومرسياً ومركياً[7] ؟ أما أن يكون رضى رجل او سخطه تبرماً ناقضاً خلافته ، فلا .

---

١) راجع شرح نهج البلاغة ، ١ : ١١٠ .
٢) نفس المرجع ، ٢ : ١٨٣ ، والبيان ، ٣ : ٥٦ .
٣) راجع شرح نهج البلاغة ، ٣ : ٣٨ .
٤) خط : امدا .
٥) خط : الدن .
٦) خط : لحقهم .
٧) كذا في الاصل ولعل الصواب : ومُرسياً ومزكياً .

٥٩ — قد علمنا خلاف [ط]لحة والزُّبير وسعد ومحمد بن مسلمة وصُهيب ابن سنان وسَلَمة بن سَلامة بن وقش وهم بدريون ، فلم يكن ذلك بناقض لإمامته ولا ناقص من بصيرته ؛ [ف]القياس[1] أنه لو لم يكن منه سبب تُستحقّ به الإمامة إلا سبب هؤلاء له ، أنّ إقرارهم غير مُثبت كما أنّ إنكارهم غير ناقض ؛ ولو بان عند الامام أنّ رجلًا أكلُ أهل محلّته كالًا ثم أبى إمامته[2] من أهل ذلك المصلّى عشرةٌ من وجوههم [خ ١٨٥] لأجبرهم الامام عليه ولما التفت إلى ما كان من بغيهم عليه وغلطهم فيه .

٦٠ — ولكنّا نزعم أنّ عليًا دافع بمعاريض الكلام وبالتورية وبما يُشبه التوهيم وأعمل المكيدة عند الحاجة إلى المكيدة حين رأى اختلاف القلوب وانتشار الامور ونقصان البصائر والركون الى الراحة وطمع أن تكون عظتُه وتصرّفه وتعريفه وتخويفه مما ينفع فيهم ويسري في طبائعهم وينتبههم من رقدتهم ويحرّك مواضع الأنفة من قلوبهم إلى انقضاء تلك المدّة وفي تلك المهلة والهدنة حين ارتبق فيهم حبله ولم يبق غاية ، وبعد ان كتم الداء ودثر الدواء وأرفق العلاج ؛ فلمّا أعضل الداء واستفحل البلاء وظهر العيب واستتمّ الفساد وصار ستره عيًا وكتمه عجزًا ، خطب بالموعظة على المنابر وقرع بالتأنيب في المحافل وأعذر عنه المُقبل والمُدبر ، وكان على يقين من انهزامهم .. مضى بهم مكرهين غير مبصرين ومختلفين غير متّفقين ، هذا أسوأ ما كان [....] فئة[3] الجيوش عنه فتظهر له الخُلّة وتتشنّع به المثلة .

٦١ — واعلم أنّ لصاحب الفتنة والمكر والخبر من معاريض القول من التورية في الكلام ومن إضمار المعاني في الالفاظ إلى ما يخرجه من الكذب وإن وهّم ذلك القول السامعَ الطالب والمستحلف الغاصب الموافقةَ والرضى بحكمه ما ليس لغيره ، وهذا هو المعنى في الفتنة التي أراحنا الله تعالى بعباده ، وقد كان له أن يتعبّدهم بالإفصاح وإن قتلوا عن آخرهم .

٦٢ — ونحن نزعم أنّ اليمين إذا كانت لازمةً لك فهي على خير مَن

---

١) خط : الى العباس .
٢) اي : امامته في المصلى .
٣) لعله : ما كانت تكاشفه الجيوش عنه .

استحلفك، وإذا كانت غير لازمة فهي على ضمير الحالف ؛ وكذلك البيعة وجميع الكلام ، والعمل عندنا في ذلك كالقول ؛ ولو أنَّ غاصباً أخذ عليك يميناً للبيعة له، كان لك أن تقول « نعم » ولست تريد التي هي خلاف « لا » ، ولا كن تر[يد] النَّعم من الابل والبقر ؛ وإن كنتَ تعلم أنه يظنّ غير ما تعني ، تقول أيضاً عند استحلافه « نعم » وان وهمت الكلمة معنى « نعم » التي هي خلاف « لا » وأنت تريد الطاعة ؛ ولو قال لي بعض مَن أخافه على نفسي : « قل : المسيح ابن الله » ، لكان لي أن أقول [ذلك] وأنوي أنه كذلك عند النصارى ، وإن علمتُ أنه لا يتوهم إلا ما دلّ عليه [اللفظ] ؛ فان أمكن أن أنوي وأوجّه الكلام واعمل الاضمار والاستثناء ولا عناء عليَّ فيه ولا مشقّة ولا تَعتّه[1] يرتاب بها ؛ ثمَّ لم اضمر خوفاً من فطنته فقد شرحتُ بالكفر صدرًا ، فماذا جاز لأن أقول إنَّ مع الله إلاهاً آخر وإنَّ محمدًا — عليه السلام — كذّاب وإنَّ مُسيلمة صدوق إذا خفتُ على نفسي ، بعد أن أضمر و [.....] وإن كان ظاهر قولي التكذيب لمحمّد صلى الله عليه وسلم ، جاز أن أقول إنَّ أبا موسى حكيم وله أن يحكم وأنا أنوي غير ما أظهر وأضمر غير ما أبدي إذا خفت على الناس الفتنة والهرج والفساد وتبديل الحكم .

٦٣ — فلو لم يظنّ عليّ ويطمع أنّ أصحابه سيعودون إلى بصائرهم وإلى ما يشبه أوّل حال[هم] [و١٨٦] عند التخابر والتذاكر وعند قضاء الوطر من الزوجات والاوطان وبعض الملال من طول الاقامة وبعض الحياء من النعيم ومعه الانف من ظهور الاعداء وبعض الترقّع للبلاء إذا جرى عليهم حكم عدوّهم ولعلّهم أن يطالبوهم بطوائلهم ولم يأمنوا الوثبة بهم ، لمّا جاز له ذلك ولمّا كان لصنيعه ذلك وجه ؛ فالمخدوع في هذا الموضع معاوية والخادع عليّ ، وعليّ صاحب المكيدة ومعاوية المستراب ، لانه في ذلك لو فطن لانتشار[2] الامر على عليّ ثمَّ غزاه بالقلوب المجتمعة والاهواء المتّفقة ، لمّا كان دون الظفر مانع ولمّا كان بعد تلك الرقمة وقمة ؛ فرأى عليّ أنَّ التدبير في توهينه وتوهيم أصحابه الرضى بالمساواة والاقرار بان في أمرهما من الشبهة ما يحتاج فيه الى نظر الرجال،

١) في الاصل دون نقط .
٢) خط : لانتشار .

وعلم أنه متى أعطاه ما كان لا يطمع فيه ولا يناله طرفه ولا أمنيّته ولم يزل يظنّ ، بل لا يشكّ ، أنه[1] لا يُجيب إليه [.....][2] ولم يكن[3] عرف من سرّ أصحابه مثل الذي عرفه عليّ فرأى أنه قد ربح وأنّ عليًا قد خسر ؛ فما ينقضي تعجّبي من رضى معاوية بتلك الهدنة والمدّة مع ما قد كان ظهر من اختلاف أصحاب عليّ ، وأرى الناس يتعجبون من رضى عليّ بها مع اختلاف أصحابه ؟

٦٤ — اللهمّ إلا أن لا يكون عصى عليّ عندهم إلا في تحكيم الرجال دون تأخير القتال ؛ فان كان ذلك كذلك فما قولهم وإكثارهم : «عصينا أمس حين قطعنا القتال وعصى عليّ حين رجعنا ندعوه الى القتال [فـ]رأى ؛ فقد ينبغي لنا الآن أن نقصد إلى الجواب في لفظ التحكيم : أيجوز أم لا يجوز ، فندَع ما سوى ذلك من الامور ؛ وإذا لم يبقَ إلا ذلك فقد سقط ثلاثة أرباع الخلاف ؛ وليس على ذلك بنى القوم أمرَهم وجرت عليه عادتهم ؛ وربّما رأيتُ بعض مَن يظنّ أنه من الخاصة ويزعم ان معاوية كان أبعد غورًا وأصحّ فكرًا وأجود رويّة وأبعد غاية وأدقّ مسلكًا ، وليس الامر كذلك ؛ وسأومئ اليك بجملة تعرفُ بها موضع غلطه والمكانَ الذي دخل عليه الخطأ من قبله ، فافهم ذلك.

٦٥ — كان عليٌّ لا يستعمل في حربه إلا ما عدّله ووافق فيه الكتاب والسنّة ؛ وكان معاوية يستعمل خلاف الكتاب والسنّة ويستعمل جميع المكايد وجميع الخدع حلالها وحرامها ، ويسير في الحرب سيرة ملك الهند إذا لاقى كسرى ، وخاقان إذا لاقى رُتبيل[4] ، وبغفور[5] إذا لاقى المهراج ؛ وعليٌّ يقول: «لا تبدؤوهم بقتل حتى يبدؤوكم ، ولا تتبعوا مدبرًا ولا تجهزوا على جريح ولا تفتحوا بابًا مغلقًا » ؛ فهذه سيرته في ذي الكَلاع وأبي الأعور السُّلَمي[6] وعمرو ابن العاص وحبيب بن مسلمة وجميع الرؤساء ، كسيرته في الحاشية والحشو

١) خط : انا .
٢) يظهر ان الجملة ناقصة .
٣) اي معاوية .
٤) كذا والصواب : زُنبيل (ملك زابل) .
٥) كذا والمعهود من اسم ملك الصين : بغبور او فغفور .
٦) راجع شرح نهج البلاغة ، ١ : ٢٩١ ، والاصابة ، رقم ٥٨٥١ .

والاتباع والسفلة ؛ وأصحاب الحروب ان قدروا على البيات بيّتوا ، وأن قدروا على رضخ الجميع بالجندل وهم نيام فعلوا ، وإن أمكن ذلك في طرفة عين لم يؤخروه ساعة ، وإن كان الحريق بالنار أعجل من الغرق لم يقتصروا على الغرق ولم يؤخروا الحريق إلى وقت الغرق ، وإن أمكن الهدم لم يتكلّفوا الحصار ولا يدعون[1] أن ينصبوا[2] المرادات والمجانيق والثقب والنسرب والدبابات والكمين، ولا يدعون[1] دس السموم والتضريب بينهم بالكذب وطرح الكذب في عساكرهم بالسعايات وتوهيم الامور وإيحاش بعضهم من بعض وقتلهم بكل آلة وحيلة وكيف [ما] وقع القتل وكيف [ما] دارت به الحال .

٦٦ — فمن اقتصر — حفظك الله — من التدبير على ما في الكتاب والسنّة كان قد منع نفسه الطويل [ظ ١٨٦] العريض من التدبير وأما [ط][3] الاشاهي من المكايد ؛ والكذب — حفظك الله — أكثر من الصدق ، والحرام أكثر عدداً من الحلال ؛ ولو سمّى إنسانٌ إنساناً باسم الانسان كان قد صدق وليس له اسم غيره ؛ ولو قال : هو شيطان ، أو كلب ، أو حمار ، أو شاة ، أو بعير ، لكان كاذباً في كلّ ذلك ؛ فكذلك الايمان والكفر ، وكذلك الطاعة والمعصية ، وكذلك الحقّ والباطل ، وكذلك السقم والصحة ، وكذلك الصواب والخطأ .

٦٧ — فعليٌّ كان بالورع مُلجماً عن جميع القول إلا ما هو لله رضًى ، ولا يرى الرضى إلا فيما دلّ عليه الكتاب والسنّة ، ومنوع اليد من البطش إلا ما هو لله رضًى دون ما يعوّل عليه أصحاب الدهاء والنكر والمكايد والآراء ؛ فلمّا أبصرت العرام — حفظك الله — بوادر معاوية في المكايد ومثابرة غوايته في الخدع وكثرة ما اتفق له وتهيّأ على يده ، ولم يروا مثل ذلك من عليّ ، ظنّوا بقصور رأيهم وقلّة عقولهم أنّ ذلك من رجحان عند معاوية ونقصان عند عليّ ؛ فانظر بعد ذلك هل بقيّ له إلا رفع المصاحف وهي من خدعه ، ثم انظر هل خدع بها إلا مَن عصى عليًّا ومال عن رأيه وخالف إذنه .

---

١) خط : يدع .
٢) خط : نصب .
٣) خط : واما (اقتراح محمد الطالبي) .

٦٨ — فان زعمتَ أنه نال ما أراد من الاختلاف فقد صدقتَ ؛ وليس في هذا اختلفنا ولا عن غرارة أصحاب علي وعجلتهم وتسرعهم وتنازعهم دفعنا ؛ وإنما كان القول في التمييز بينها في الدهاء والنكرى وصحة العقل والرأي البرّ ، لا على أنا لا نصف الصالحين بالدهاء. والنكرى ولا نقول : « ما كان أنكر أبا بكر بن أبي قُحافة وما كان أنكر عمرَ بن الخطّاب ! » ، ولا يقول أحد عنده من الخير شيء : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أدهى العرب والعجم وأنكر قريش وأمكر كِنانة » لأنّ هذه الكلمة إنما وُضعت في مديح أصحاب الأرب ومَن يتعمّق في الرأي في توكيد أمر الدنيا وزبر جِدّها[1] وتشديد أركانها ؛ فأما أصحاب الآخرة الذين يرون الناس لا يصلحون على تدبير البشر وإنما يصلحون على تدبير الخالق للبشر ، فانّ هؤلاء لا يمدحون بالدهاء. والنكرى ولم يُمنعوا هذا إلا ليُعطوا أفضلَ منه ؛ ألا ترى أنّ المُغيرة بن شعبة ، وكان أحد الدُهاة ، حين ردّ على عمرو بن العاص قوله في عمر بن الخطّاب ، وعمرو أحد الدُهاة ، [قال] : « أنتَ كنتَ توهم شيئاً فتلقيه عنك ، ما رأيتك[2] مستجلياً أحداً إلا رجته كائناً مَن كان ذلك الرجل ، كان — والله — أعقل من أن يُخدع وافضل من أن يُخدِع » ، ولم يذكره بالدهاء. والنكرى ، هذا مع عجبه باضافة الناس ذلك اليه ؛ ولكن قد علم أنه إن أطلق على الائمة الالفاظ التي [لا] تصلح لاهل الطهارة كان ذلك غير مقبول منه ، فهذا هذا م

٦٩ — وكذلك كان حكم قول معاوية للجمع : « أخرجوا إلينا قتلة عثمان نحن لكم سلم » ، فاجهد كلّ جهدك واستبن بن شايعك إلى ان تتخلّص الى صواب رأي في ذلك الوقت أضلّه[3] عليّ حتى تعلم أنّ معاوية خادع وان عليّاً كان المخدوع ؛ فان قلتَ : وقد بلغ ما أراد ونال ما أحبّ ، قلنا : وهل رأيتَ كتابنا [و ١٨٧] وُضع إلا على أنّ علياً كان قد امتُحن في أصحابه في دهره بما لم يُمتحن به إمام قبله من الاختلاف والمنازعة والتشاجّ على الرئاسة والتسرع والعجلة ، وهل التى إلا من هذا المكان ؟ أوَ لسنا قد فرغنا من هذا مرّة ؟ وقد علمنا أنّ ثلاثة نفر تواطؤوا وتتابعوا على قتل ثلاثة : فانفرد ابن

١) وزبرجدها .
٢) خط : رابته .
٣) كذا في الاصل.

مُلجم بالتاس ذلك من عليّ ، وانفرد [عمرو بن بكر التميمي][1] بالتاس ذلك من عمرو من العاص وانفرد [البرك بن عبد الله الصريمي][2] بالتاس ذلك من معاوية ؛ فكان من الاتفاق أو من الامتحان أن كان عليّ المقتول من بينهم ، وفي قياس مذهبكم أن تزعموا أنّ سلامة معاوية وعمرو إنما كانت بجزم كان منهما ، وان قتل عليّ إنما كان من تضييع كان منه ، إذ قد تبيّن لكم من الابتلاء والامتحان في نفسه خلاف الذي قد شاهدتموه في عدوّه وكلّ شيء سوى ذلك فانما هو تبع للنفس ، فهذا باب .

٧٠ — والباب الآخر الذي عتبتُ عليك فيه ، وهو زعمك ان معاوية قد ضلّ من وجوه وكفر من وجوه ، فأخطأتَ في إكفاره ولم تصب الحقّ في تفسير بعض الوجوه ؛ زعمتَ أنه كفر بي حكمه بادّعاء زياد بن أبي سفيان وأن من جعل الولد للعاهر وجعل الحجر للفراش ومن ردّ الحكم المنصوص وبدّل هذا القول المفتر فقد كفر ؛ وهذا منك سرف وبعد ، وهو شبيه بمذهب أصحاب التكلّف والتزيّد ومن يريد [ب]البغي[3] الذي في نفسه والذلّة التي يجدها في قلبه والريبة التي تشتمل عليها أضلاعه أن يُذلّ من حضره ويوهم من سمع كلامه ، انّه إنما يكفر من أكفر من فرط في تعظيمه لحرمات الله ومن شدّة غضبه على من عصى الله ؛ وعهدي بك تشنع بذلك على الشرية والرافضة وعلى الخوارج والبكرية .

٧١ — ولو كان معاوية صنع ما تقول على ما فسّرتَ ورد المنصوص على ما ذكرتَ ، لكان جلّة السابقين وكبراء التابعين وفقهاء المحدثين قد سبقوك إلى إكفاره وتشريكه ، بل كان أعداؤه وأهل الخلاف عليه قد أكفروه وسبقوا إلى ذلك فيه ؛ فان زعمتَ أنه قد كان عند غالية الشيع وعند جميع الخوارج كافراً ، قلنا : لعمري ، لو كانوا لا يُكفرونه على خصال كثيرة لا ترى أنت وأصحابك أنه قد كفر من أجلها ، ثم أكفروه على هذه الخصلة ، لكان في ذلك متعلّق لهم ومصاب ومجال ومَسْبَح ؛ ولكن الفريقين جميعاً

---

١) خط : البرك الصريمي .

٢) سقط من خط : راجع شرح نهج البلاغة ، ٣ : ١٢٤ ؛ مروج الذهب ، ٤ : ٢٧ ، الخ .

٣) خط : البغي .

يكفرانه على جميع خصاله التي أنتَ لا ترى بعضها إثمًا ، فضلًا عن أن تكون [عندك] فسقًا ، ولا تراها فسقًا ، فضلًا عن ان تكون عندك كفرًا .

٧٢ – ثمَّ اعلمْ أنه لا بدَّ لك من الخبر على تأثيم مَن ترك إكفاره ، بل على إكفار مَن ترك إكفاره ، إذ كان إنما كفره بردّ المنصوص وما لا يحتمل التأويل ؛ وأمّا أن تجرأ[1] أن تدّعي عليهم من إكفاره خلافَ ما ثبتت به الشهادة عنهم وخلاف المعروف من قولهم ، فلو كان كذلك لكا[ن] الخبر به مشهورًا ولكان معروفًا مستفيضًا ؛ بل ينبغي أن يكون قد كان ثبت عنده أنّ وطيًّا[2] قد كان ، ورأى فيه الشبه والمخايل والاخلاق والشمائل وشمَّه له القافة ، وذهب في سبيل الفراسة وتأويل قول عمر[3] وسمع كلام أبي مريم[4] وقرأه رأي المُغيرة فقال : « هو ابن أبي سفيان » ، لم يذهب الى تثبيت حكم ولكنه حَبَل كان عنده من نطفته فكأنه قال : « هو من نطفة أبي سفيان » ، وكان أغلظ أحواله أن يكون كان استلاط اليوم منّا رجلًا أو أقرّ بولد عند موته ليصرف [ظ ١٨٧] الميراث عن آخرين ، ولم يعترض على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكمه وسنّته بردّ ولا جحود ؛ والحاكم عندك وعند أصحابك قد يعطل الحكم ويحكم بالهوى ويجلد مَن يستحقّ القطع ويقطع مَن يستحقّ الجلد ؛ ثم أنتم لا ترون إكفاره ولا تشريكه .

٧٣ – ولم أنصب نفسي – حفظك الله – لاحتجاج له إلّا بما يلزمني من الاحتجاج مَن لا يرى إكفاره من السلف ، وإيّاهم أردتُ وعنهم دافعتُ ؛ وعلى أنّي على كلّ حال أكره الزيادة والنقصان ، والعدل أولى بنا وهو مذهب إخواننا ومشايخنا وسلفنا من المعتزلة في فرق ما بين الاكفار والتفسيق ، وفي فرق ما بين التفسيق والتأثيم ، ولسنا ممّن يميل في شقّ عن شقّ ويتعصّب لبعض على بعض ومَن يبخس[5] حقّ الدون ، فكأنك به قد تبخس[6] حقّ مَن

---

١) خط : عمر (يقترح محمد الطالبي : تجر ، مبنيا على المجهول) .
٢) يشير الى ما كان من امر ابي سفيان .
٣) كذا ، ولعله : عمرو .
٤) انظر مروج الذهب ، ٥ : ٢١ .
٥) خط : يحسن .
٦) خط يحسن .

فوقه حتى تصير إلى أئمته المهتدين وخلفائه الراشدين ؛ لست عمويًا دون أن أكون عَلَويًا ولا علويًا دون أن أكون عثمانيًا ، اللهم إلا بما خص به العترة بسبب القرابة ؛ وأما في غير ذلك فليس شأني إلا محبة الجميع والتوفير على الكل ودفع الظلامة عن الكبير والضعيف[1] على قدر ما شاهدنا عليه من الحالات ؛ وليس هذا الكتاب من كتب أصحاب الاهواء ولا من كتب المتكيبين ولا المتقربين ولا من كتب المفلقين بالباطل ومن جرى من النفاق على أخبث منشإ وأسوإ عادة ؛ فعليك بدنة[2] أسلافك ودع عنك ما قد أخذ الناس فيه .

٧٤ — وأما براءتك منه على قتل حُجر[3] وأصحابه وإطلاقه عمرو خراجَ مصر ، وعلى ادعاء الخلافة وعلى الحكم بالهوى وتبديد كثير من أحكام الكتاب والسنة ، والسير في الحرب والسلم سيرة ملوك الغلبة ، فهذا ما لم أملك عليه ولم أنكره منك ، وعلى ذلك مضى سلفك الصالح — نصر الله وجوههم — ؛ ولكني عتبتُ عليك في قولك : « وضللته أيضاً لبيعته لابنه » ، فان قلتَ : « وضللته أيضاً بالمبايعة ليزيد لانه كان صاحب كذا وكذا ويقول كذا » ، لكان صواباً ولكان قولاً عدلاً ولكان مصفًى مهذباً ؛ وأجود العبارات ما كانت الدلالة فيها غير مستنكرة ويكون اللفظ للمعنى طبقاً لا فاضلاً ولا ناقصاً ؛ وأما أن تقول كلمة مرسلة الوجوه مطلقة [. . . . . فلا][4] .

٧٥ — ضللته لانه بايع ابنه ، وما بأس ببيعة الابن إذا كان لذلك مستحقاً ؟ ما الابن ألا كالأخ وما الأخ إلا كابن العم ؛ وما علمك ؟ لعل علياً قد بايع الحسن ولعل الحسن قد بايع الحسين ؟ فأيُّ حجة تدفع ذلك وما البرهان على خلاف ما جاء من ذلك ؟ وهل يعترض على هذا المذهب مسلم وهل يجهله عاقل ؟ فإياك أن تعود الى هذا اللفظ مفترًا أو مشروحاً مثبتاً ؛ فان من حق العلم عليك ومن شكر أياديه عندك ومن الصون لعراضه والدفع لقدره أن تخلص

(١) خط : الضعفا

(٢) كذا في الاصل ، ولعل الصواب : بدنة .

(٣) هو حجر بن عدي قتيل معاوية .

(٤) الجملة ناقصة .

الفاظك من كل هجنة وأن تصفيها من كل كدر وان تتخيَّر من الالفاظ أبهاها وأقربها دلالة وأن تقصد من المعاني لاطهرها شرفاً وأرفعها قدراً وأكرمها منصباً؛ وقد يلزم مَن عبَّر عن العلم وتوكَّل به وأضاف نفسه إليه أن يعبّر عنه بأبيَن العبارات وأقرب الاختصار وأن يضعه في موضعه وأن يجري عليه كما ينبغي على نفسه وأن يحبّبه إلى السامع [و ١٨٨] بالإنصاف وينهيه عنده بالترسّل ويرتّبه بالنصيحة ، وأن يجعل قائده إلى القلوب العمل وسائقه إلى العقول الانقطاع إليه ، ولا يغالب خصمه ولا يناهب الكلام من ثاقله ولا يعجله عن جوابه إذا فاتحه[1] ولا يُظهر تضجره إن هو أبطأ عنه ولا يغتنم تخلطه إن هو سها ولا بشيء يلفظه ظنّاً وهو يجد له في الصواب محتملاً .

٧٦ — وزعمتَ أنَّ كتاب القضيَّة في الحكمين يُثبت للخوارج حجّتهم وأنَّ لفظه يمتنع فيه التوجيه والتورية ، وسألتني أن أكتب لك الكتاب لتجمع بين مخارج لفظه ودلائل وصفه وبين احتجاجي له في ضماني عليه ؛ والكتاب الذي يدور في صحف أصحاب الاخبار والاسناد هو هذا الكتاب الذي أنا مصوّره لك ، ولكني بعد ذلك عائد إلى أسانيده بالتصفُّح في التثبُّت وعلى أصل مخرجه بالتفتيش والتنقير إن شاء الله :

٧٧ — بسم الله الرحمن الرحيم ، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن عن الزُّهري وحباب بن موسى[2] وعليّ ومجاهد عن محمّد بن إسحق : بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تقاضى[3] عليه أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب (قال معاوية : « لو سمّيتُك بهذا لم أحاربْك ولولا أنّك أسنّ منّي ما قدّمتُك ») ، فأبى عليّ مليّاً من النهار ثم تسمّح وكتب : هذا ما تقاضى عليه عليّ بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان : قاضي [عليّ بن أبي طالب][4] على أهل العراق [ومَن كان معه][4] من شيعته من المؤمنين والمسلمين [وقاضى معاوية بن أبي سفيان على أهل الشام ومن كان معه من شيعته من المؤمنين والمسلمين][4] أنّا ننزل عند حكم الله في

١) خط : ماعمه .
٢) راجع البيان ، ٣ : ٨١ .
٣) انظر روايتين لنص القضية في شرح نهج البلاغة ، ١ : ١٩٠–١٩١ .
٤) التكملة من شرح نهج البلاغة .

كتابه فيما اختلفنا فيه من فاتحته إلى خاتمته ، نحيي ما أحيي ونميت ما أمات ؛ فما وجدنا في كتاب الله مسمّى أخذنا به ، وما لم نجده في كتاب الله مسمّى فالسنّة العادلة الجامعة غير المفرقة فيما اختلفنا فيه ؛ والحكمان عبد الله بن قيس الاشعريّ وعمرو بن العاص ؛ وأخذ عليّ ومعاوية عليهما عهد الله ليحكمان بما وجدا في كتاب الله وما لم يجدا في كتاب الله مسمّى فالسنّة العادلة الجامعة غير المفرقة ؛ وأخذ الحكمان من عليّ بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان الذي يرضيان من العهد والميثاق ليرضيان بما يقضيانه فيهما من خلع من خلعا وتأمير من أمّرا ؛ وأخذا من عليّ ومعاوية والجندين كليهما الذي يرضيانه من العهد والميثاق وأنهما آمنان على أنفسهما وأموالهما ، والأمة لهما أنصار على ما يقضيان به عليهما وأعوانٌ على من بدّل وغيّر ، وأنه قد وجبت القضيّة من المؤمر والآمر والاستفاضة ورفع السلاح أين ما شاؤوا وكانوا على أنفسهم وأهاليهم وأموالهم وأرضهم وشاهدهم وغائبهم ؛ وعلى عبد الله بن قيس وعمرو بن العاص عهدُ الله وميثاقه ليقضيان بين الامة ولا يذراهم في الفرقة والحرب حتى يقضيا ؛ وآخر أجل القضيّة بين الناس في انسلاخ شهر رمضان ؛ فان أحبّا أن يعجّلا ذلك عجّلا ، وإن أحبّا أن يؤخّرا ذلك عن ملاءمتهما وتراضٍ أخّرا ؛ وإن هلك أحدُ الحكمين فانّ أمير الشيعة والشيعة يختارون مكانه رجلًا لا يألون عن أهل العدلة والاقتصاد ؛ وانّ ميعاد القضيّة أن [ظ ١٨٨] يقضيا بمكان من أهل الكوفة وأهل الحجاز وأهل الشام سواء لا يحضرهما فيه إلّا من أرادا ، فان أحبّا أن يكون بأذرُح وبدومة الجندل كان ، وإن رضيا مكاناً غيره حيث أحبّا فليقضيا على عليّ ومعاوية أن يجتمعا على الحكمين ؛ شهد عبدالله بن عبّاس والاشعث بن قيس وسعيد بن قيس وورقاء بن [.....][1] البكريّ الحارفيّ وعبدالله بن طُفيل البكاويّ (ويقال : عبد الله بن طليق البكاوي) وجرير بن يزيد الكنديّ وعبدالله بن حجل العجليّ وعُتبة بن زياد المذحجيّ (أو الانصاري) ومالك بن كعب النخعي (او الهمداني ويقال : عتبة ابن زيد ويقال زياد بن كعب)» .

٧٨ — وأنا أقول — حفظك الله — ان كتاب القضيّة كتاب مدخول ؛

1) غير مقروء في الاصل .

منه ما يشبه ألفاظهم وجنسهم وطبع الفصاحة وقريحة البلاغة — وللقوم كلام معروف وجوهر معلوم متى تكلّفه المولّد لم يستطع تغليط الجهابذة فيه إذا طال شعره وامتدّت خطبته ، وكذلك رسالته واحتجاجه ، وقد يخفى ذلك في الشعر القصير والكلام القليل — ؛ وفي هذه القضيّة كلام ركيك ضعيف خفيف سخيف ، وفيها ما يضارع العجمة ويناسب الصّبغة ؛ ومما يُبهمه أيضاً اختلاف الخوارج والشيعة وما بين اهل الشام واهل العراق من الزوائد والنقصان فيه مع ضعف أسانيده وحال رُواته عند رُواة الآثار وحمّال الأخبار وعند ناقلي الحلال والحرام ، ولأنّ أبعد غاياتهم فيه الزُّهريّ وأمتن ما يعتمدون عليه ابن اسحق وهذان لم يدركاه ولا شاهداه ؛ فكلّ مَن روى ذلك عنهما فليس بالمحمود ولا المثبت المقبول ؛ وليس العلم به وبصحّته كالخبر الذي ليست للخاصّة فيه فضيلة على العامّة وإنّما هو خبر يدرَك عند مَن يطلب مثله ؛ فإذا لم يجده في معدن الصحّة وفي جوهر الصدق ومُصاب السلامة والبراءة من التهمة فكان معرضاً لأصحاب الأهواء أو لمن له في "النقصان منه والزيادة فيه"[1] وفي تحريفه وتبديله أقوى العلل ؛ لم يكن لك ان تقضي به على علي بن أبي طالب في سابقته وشدّة ورعه واتّساع معرفته وصحّة غريزته وثبات حجّته فكنت خليقاً أن ترد حكم ذلك إلى الأصل الذي به عرفتَ فضيلته ونقصان غيره عن درجته . . .

٧٩ — وعلى أنّ عامّة الشهود المذكورين فيه مشكوك في نسبهم ، مختلف في أسمائهم ؛ ثمّ لا تجدهم إلّا أقلّ القليل من وجوههم وذوي العدالة والاعتبار منهم ، حتى كان واصفه حيث وصفه وصفه [وصفَ] مَن له الخيار عليه : إن شاء أثبته وإن شاء أنكره ؛ ونحن لا نشكّ أنّ عليّاً إنّما أعطى القوم الحكم ليحكم واستحلّ ذلك التوهّم لما رجا في تلك المهلة والهدنة من رجوع بعضهم إليه ومن اجتماعهم بعد فرقتهم ؛ وفي هذا الكتاب [و ١٨٩] أنّ أجل القضيّة سلخ شهر رمضان ، وهذا كلام ظاهره ينقض ظاهر التدبير لذي لا وجه للتحكيم غيره ولا عذر فيه سواه وليس نقضه به بما يعرف بالاستقراء وبعد التفكير يُدّعى فيه الغلط ، بل هو ظاهر فيما قاله بيّا .

---

[1] خط : النقصان والزيادة منه وفيه .

٨٠ — وقد قسمنا أقسام التدبير الذي لا يجوز على غيره وعددنا أبواب ذلك وسألنا المخالفين لنا أن يزيدوا فيها وينقصوا منها ، فلم نجد ذلك بعد التفكير منا ومنهم وبعد أن مرّت عليه الدهور وبردت عليه الحقود ؛ فكيف يجوز لنا أن نظنّ أنّ عليًا وأصحابه تولّوا نقض تدبيرهم بأيديهم ولم يدفعوه ولم يحتالوا فيه وكيف سهلوا وكيف هان عليهم موقعه وهم لا يطمعون في سواه ولا حيلة لهم غيره ؟ وبعدُ فمدار الكلام إنّما هو على أنّ عليها أن ينظرا في كتاب الله وفي سنّة نبيّه صلى الله عليه وسلم ، فإن دلّ الكتاب على أنّ عليًا هو الإمام فعليّ هو الإمام وسبيل السنّة في ذلك سبيل الكتاب وكذلك حالها في الحكم لمعاوية .

٨١ — فخبّرني — رحمك الله — وقف عند ما سألك عنه عن الكتاب ، كيف يجوز أن يدلّ على معاوية وكيف جواز ذلك وأين بابه وأين مفتاحه والطريق إليه ، في أيّ سورة ذلك الدليل وفي [أيّ] آية ذلك البرهان يُصاب؟ وأين تلك السنّة ، وأين تُطلب ، ومن أيّ شكل هي ، وما لفظها ، وما أصل معناها ؟ وقد علمتَ أنّ القرآن الذي أشاروا إليه هو الذي في مصاحفنا وأنّ البيّنة التي قصدوا إليها هي التي في صحفنا ممّا فرض الله في كتابه وسنّة النبيّ صلى الله عليه وسلم في أمّته؛ فانظر فيها وتبيّنها وفتّشها بالنظر الشافي والتقليب المستقصي ، هل تجد فيها اسم معاوية أو صفته او جليّته او صفة عمله او جليّة عمله ؟

٨٢ — وقد علمنا ان الله الجليل قدره لم يقل في كتابه : « اقبلوا شهادة أبي بكر وعمر وعثمان » ولكنّ الله لمّا قال: ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾[1] وجدناهم مرضيّين نصًّا فقبلنا شهادتهم ؛ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ليؤمّكم خياركم » ، فإذا كان الفرض الذي إليه ينزع الكلام ويشير القول إليه الخيرَ دون الشرّ والفضل دون النقص ، فكلّ من كان خيرًا كان احقّ بتلك الإمامة ؛ فإن كان كتاب القضيّة إنّما دعا الحكمين في هذا الجنس من النظر ، فليس لمعاوية فيه درك ولا متعلّق ولا طمع ، وإن كان على غير هذا الوجه فخبّرني ما هو وما شكله وأيّ صورة هو .

١) سورة البقرة ، ٢ : ٢٨٢ .

٨٣ — وقد قالوا في وصف السنّة فجعلوها العادلة والجامعة غير المفرقة ، والسنّن[1] كلّها عادلة وكلّها جامعة غير مفرقة ، فأيّتهنّ هي وما علامتها وما شبهها ؟ ويدلّك على فساد هذا الأمر أنّه لم يأتنا قطّ أنّهما مذ نفذا إلى ان انقضى امرهما تذاكرا شيئاً من ذلك في خلاء ولا ملاء ولا التمسا تأويلاً ولا خرّجا تفسيراً ؛ ولا سمعنا في ذلك إلّا ما كان منها عند المراوضة انّ الناس لا يكتبون بعد تفريقهم إلّا على رجل لم يخض في الدماء وليس لأحد قبله بيعة ولا وتر ؛ فهذا خلاف الشريطة والذي وقعت فيه القضيّة وإنّما جعل إليهما سطراً في كتاب الله والسنّة على أيّهم ادلّ فقط ، فتركا ذلك البتّة .

٨٤ — ثمّ ابتدءا باباً آخر لم يجر لهما ذكره ولا وقع عليه شرط ؛ فلو ان أبا موسى قال : « قد صرفتُها إلى ابن عُمر » ، وقال عمرو : « قد صرفتُها الى ابني عبدالله بن عمرو » ما كان إلّا كقول ابي موسى ، وهذا عند جميع من شهد القضيّة خلاف ما وقع عليه شرط القضيّة ، وهما — حفظك الله — لم يحكّما على ان لهما ان يخرجاها إلى من أحبّا وإنّما جُعل إليهما [ظ ١٨٩] في ظاهر الكتاب أن يجتمعا على أحد الرجلين اللذين حكّماهما ؛ فأمّا أن يقول له عمرو وهو يعرف رأيه في عمر وميله إلى ابن عمر : « ما لهذا الأمر خيرٌ من رجل لم يخُض في الفتنة ، له صحبة ولم يتلطّخ بالدماء وليست قبله تباعة ولا ضغينة ، فيكون مرضيا ابن مرضيّ » ثمّ توهمه ذلك ليسكن إليه ويظهر أن الرأي في وضع شورى بين من كان هذا شكله وهذا صفته ، وهذا خروج من حدّ القضيّة ، وقد صيّرا حينئذ يختاران الأئمة ، فلا يثبت ذلك الحكم منهما إلّا أن يكون عن توكيل منها لهما ، أو يكون لأنّ مكانتها من الإسلام أن يضطلعا بالإمامة حيث حلّا ؛ وإذا كانا كذلك فهما أحقّ بالإمامة ممّن يؤدّيان إقامته وتقويمه ؛ فلا الأئمة وكلتهما ولا مكانتها هذا المكان والحمد لله .

٨٥ — ووجه آخر نستدلّ به على صواب ما قلنا ونعرف به صحّة ما فسّرنا : كأن قائلاً قال : كان علي قد كان علم انّ عمراً وأبا موسى يوم القضيّة وفي تلك الحال لم يكونا عند أهل العراق وأهل الحجاز عدلين مرضيّين ،

---

١) خط : والسير .

وإذا لم يكونا مرضيَين لم يكونا شاهدَين ، وإذا كانا بعيدَين من جواز الشهادة كانا من جواز الحكم أبعد ؛ فأظهر عليّ قولًا يتوهّم المتوهّم معه أنه قد رضي بحكم عمرو وقد علم انّ في قلوب اصحابه منه ومن سقوط عدالته ما فيها ، وعلم انّ عمرًا وأبا موسى [إن] اجتمعا على الحكم له فقد كفي القيل والقال ؛ وإن اجتمعا على معاوية ، وعمرو عندهم لا يجوز حكمه ، كان على دارس أمره ، لأنّ الحكم كان مجعولًا إليهما ولا باجتماعهما يقع ؛ ولا يقع ان يلزم عليًّا حكمُ عمرو لمعاوية ولا يلزم معاويةَ حكم ابي موسى لعليّ ، وإنّما الشرط ان يجتمعا ومَن[1] اجتمعا عليه فله إنكار ذلك الحكم إذ كان واحدٌ مَن لا تتم الحكومة إلّا به فاسدَ الحكم؛ وإنّما استجاز علي ان يُظهر كلاماً ما ، يحتمل الحكم الفاسد[2] لمكان التقية ، وليس هذا التدبير كان معروفاً عنده ؛ وهذا — أبقاك الله — تدبير مُعجب ورأي مؤنق في هذا المكان وعند هذه البلية وعند الضيقة والتقية والخوف من الفتنة لا كتدبير معاوية في ذلك ، فإنّا لا نجد له في ذلك مذهبًا مرضيًا ولا تدبيرًا صحيحاً .

٨٦ — وقد علمتَ — أبقاك الله — انّ الذي أخرج معاوية إلى حرب علي ولزوم محاربة عليّ عزلُ عليٍّ له حين بويع له وحين لم يستحلّ ان يدعه طرفة عين ، ولذلك حين قيل له : « لو شئتَ ان تدعه حتى إذا تمكن الأمر ومهد وضرب الحقّ بجرانه عزلتَه » — قال : « ما كنت منجد المضلّين عضدًا » ؛ فقد دلّ ذلك على ان رأيه كان فيها متقدّماً ؛ فعليّ عندما قال ذلك القول وصنع ذلك الصنيع الذي يتوهّم عنها المتوهّم انه قد رضي بعمرو حكمًا وكره ايضًا بما اعطاه الله من صحة الغريزة وقوة القريحة وعجيب التدبير ان يجيء برجل غير ابي موسى ويجيء معاوية بغير عمرو ، فكان إنكار حكم عمرو وإزالة جوره ، إذ كان عند اهل العراق والحجاز ظنيناً ، أهوَن وأيسر من ان يرضى برجلين مسلمين صالحين برّين تقيّين مسلمين سليمين طاهرين نقيّين ؛ فإن هما غلطا او بدلا كان نقي حكمها والسخطُ لما أبرما من قضيتها أعسرَ وأضيق ؛ بل قد اراد ان يجرّح شهادة ابي موسى ويسقط

---

١) خط ، رمق . ٢) اي يحتمل الرضى بالحكم الفاسد .

حكمه عند جميع الامة [و ١٩٠] لانه بالامس قد كان روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الروايات في التثبيط عن عليّ وأنّ من سعى معه في تلك الجيوش والحروب مفتونٌ ، حتى جرى بينه وبين الحسين وعمّار ما قد رواه الناس وشاع في الآفاق ، وصار بعد ذلك حكماً لهذا الفاتن ليعدّ إليه وإلى حزبه .

٨٧ — كذلك كان ظاهر حالها ، فنفس حال أبي موسى كانت جارحة لشهادته مفسدة لحكمه ؛ فاراد عليّ أن يكون بالخيار وكان ينبغي لمعاوية في الحزم أن يفطن لهذه المكيدة وأن يرتاب بظاهر رضاه بأبي موسى ، والحال عنده معروفة وجواسيسه كثيرة ومن يُكاتبه أكثر عددًا .

٨٨ — والناس — حفظك الله وأرشدك — عن تدبير هذا الامام غافلون ؟ لا الشيعة يعرفونه فيضيفونه اليه ويحتجون به على الخصوم ويوسعون الناس عذرًا عند تضايق الامر عليهم فيه ، ولا الخوارج الذين هم عليه ينقمون والمكفرون له من هذه المارقة يعرفون ذلك التدبير ، وهم كانوا من خاصة جنده من المحقّقين وأصحاب البراءس وأصحاب السما[1] دون غيرهم ، فيرتدعون عن إكفاره وشتمه وخطئه ؛ وقد كان ينبغي لمن خالف عليًا مرّة — حفظك الله — وهو مستبصر[2] في نفسه ثمّ تبيّن أن الحق معه ، أن يرتدع عن الاستبصار[2] في أمر آخر فلا يدري لعلّ السبيل فيه كالسبيل فيما قبله .

٨٩ — فلو قال لهم بعض نصحائهم : قد علمتم ما كان منّا يوم رفع المصاحف من إضلال وجه الرأي ومن خديعة معاوية إيانا ومن إصابة عليّ وجه الرأي وتنبيهه لنا ، فلعلّ الذي أعطى من نفسه في الحكمين من شكل ذلك التدبير ؟ بل قد رأيتم وسمعتم ما كان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم قضيّة الحديبية حين ألقى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكتاب اسم النبوة وقاضاهم على أنّ من أتاه من عدوّه كان عليه ردّه ، ومن صار إلى عدوه من اصحابه فليس عليهم ردّه ، فماجوا وضاقت نفوسهم وقالوا : « هذه دنيّة » حتى قال أبو بكر : « لو كانت دنيّة ما أعطاها » ، ثمّ اقبل على عمرو وقال : الزم

---

١) كذا في الاصل .

٢) كذا في الاصل : ولعل الصواب مستبطر . . . الاستبطار (اقتراح محمد الطالبي) .

غَرْزَه[1] واعلمْ أنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعطِ[2] دنيّة[3]»، فلم يرَ المسلمون قطُّ قضيّةً أعظم عليهم بركةً منها؛ فلو فكّر القوم فيما أعطى الله أنبياءه وخلفاءه من صواب التدبير والرأي والمعرفة بغوامض الامور لَما تهوّروا تهوُّرَ الاغمار ولا أقدموا على تخطئة الائمة إقدامَ مَن لا يحبّ التمكن ولا يعرف فضل عقل الإمام على رعيّته.

٩٠ — وأمّا ما رويتم عن ابن عبّاس أنه قال لعليّ حيث أبى إلّا عزله وقال: «ما له عندي إلا السيف حتى يغلبه الحق» — فقال له ابن عبّاس: «وما لك عنده إلّا السيف حتى يغلبك الباطل»، فانّ باطل معاوية يومَ عزمَ على عزله [لا] يتخوّفه على الخلافة ولا ظنّ أحد ولا دار في وهمه ولا خطر على باله ان الامور ستنفتح وان الحوادث ستنفتق بما تفتّحت وتفتّقت، ولا ظنّوا ان تلك الاعاجيب كانت كامنة في تلك الحالات، ولا قدّر ذلك معاوية ولا ظنّه ولا طمع فيه، ولكنّها أمور تناتجت وأعاجيب تلاقحت وامور كثيرة — حفظك الله — قد كانت محقّرة الاوائل مصغّرة الاسباب ثمّ ترامت بها أمواج البلاء وزخرت بها بحور الفتن حتى عتت وخرجت من الجبلة وطغت وامتنعت على الاطباء؛ وقد قال مُجاشِع الرَّبعي: «ليس بكبير ما أصلحه المال» وقد يصلح المال الداء وينجع فيه الدواء وربّما أعضل الداء فامتنع الشفاء.

٩١ — وقد خبّرتُك أنّ [ظ ١٩٠] دم عثمان كان من أمتن أسبابه وأجود مصايده، وكان ذلك الدم دماً أكثرته الجماعة واستفظعته الدهماء وكبر في نفوس العامة وفي نفوس اكثر الخاصة؛ وقد رووا انّ ابن عمر لمّا هجم على طارق مولى عثمان يأكل الطعام على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما ظننت ان العقوبة بقتل عثمان تبلغ ما أرى!»، وقال عديّ بن حاتم: «إنّكم إن قتلتم عثمان لم تحبق[4] فيه عتر»، فلما قتل ابنه وفقئت عينه ودخل بعد ذلك على معاوية وقد صار الامر اليه وله، قال له: «هل حبقت العتر؟» — قال: «أي — والله — والتيس الاضخم!»[5]؛ وزعموا أنهم حين سمعوا قول كثيّر في ولد عثمان:

---

١) خط: عذره.
٢) خط: يعطى.
٣) راجع المثانية، ٧٧
٤) تحبق العتر: تصرط.
٥) راجع البيان، ٢: ١٥

وابن الذي حُرِقَتْ في قَتْلِهِ العَرَبُ

عجبوا مما ألهم ؟ وقد قالوا لعليّ بن أبي طالب ولاصحابه يوم الجَمَل :

رُدّوا علينا شيخَنا ثم بَجَلْ ننعى ابن عفّان بأطراف الأَسَلْ[1]

٩٢ — فاذا كان جند طلحة والزُبير وحالها في دم عثمان والعون عليه وهو محصور حالها وهم يقولون هـذا القول ويطالبون عليا بدمه هذه المطالبة، كيف تتعجب من معاوية وجنده وكيف لا يطالب معاوية عليا بدم عثمان بأهل الشام إذ كان طلحة والزُبير يطالبان عليًا بدمه ، وأصحاب طلحة والزبير يوم الجمل هم فتحوا هذا الباب لاصحاب معاوية يوم صفّين ؟ وإنا ذكرتُ لك هـذا لتعلم أنّ معاوية يوم عزله عليّ لم يكن بالمخوف على ما تهيأ له واتفق على يده ؛ فان قلتَ : فانّ اكثر الناس قد أكثروا في عليّ وقالوا : « قتـل عثمان » ، وقال حسّان بن ثابت[2] :

يا ليتَ شعري وليتَ الطيرَ تُخبرني ما كان شأنُ عليّ وابنِ عفّانا
لتَسمعنّ وشيكاً في ديارِكمُ اللهُ أكـبرُ يا ثاراتِ عُثمانا

وقال الوليد بن عقبة ايضاً[3] :

بَني هَـاشمٍ رُدُّوا سِلاحَ ابنِ أُختِكُمْ
ولا تَنهَبُوهُ . لا تَحِلّ مَناهِبُـه ،

٩٣ — قلتُ لك إني قد سمعتُ من هـذا روايات ورُويتُ فيه أشعارًا وسمعتُ من الناس فيه خوضاً كثيرًا ، وسأقيمك على الواضحة وأقف لك على الجادّة ، بل على العلم العظيم والمنهج الفسيح إن شاء الله ؛ وخير الاقاويل بل أعدلُها وأرضاها عند الله أقصدُها ، ولذلك اخترنا الاعتزال مذهباً وجعلناه نحلة ومفخرًا ؛ وسنقدّم قبل القول في هذه المسألة قولًا ، فافهمْه : قالت الجبيّة : « لا نقول إنّ الله معنى ولا نقول إنه شيء ، ومتى أضفنا إليـه شيئًا فمتى نحن

١) راجع شرح نهج البلاغة ، ١ : ٨٤ حيث تجد البيت مقلوبا : ننعى الخ .
٢) ديوان حسان ، ٦١٠
٣) البيت من قطعة اوردها المسعودي في المروج ، ٤ : ٢٨٦

أضفناه إليه فذلك الشيء فعلٌ من أفعاله ، كذلك سمعه وبصره وعلمه وقدرته» ؛ وقالت الرافضة :« هو جسم فضلًا عن ان نقول إنّه شيء » ؛ وقالت المعتزلة : « هو شيء وليس كمثله شيء » ، وليس بجسم وليس عالمًا بفعل ولا صنع ، وانما قولنا : له علم ، كقولنا : هو عالم ، نريد أنه لا يخفى عليه خافية » .

٩٤ — وقالت المرجئة :« القاذف مؤمن » ، وقالت الخوارج :« القاذف كافر » ، وقال بعضهم : مشرك ؛ وقالت البكريّة : « بل هو أسوأ حالًا من المشرك ، والمنافق أشدّ عذابًا من الكافر » ؛ وقالت المعتزلة : « هو فاسق لا سمّاه نعتًا ولا نسميه كافرًا فيلزمنا أن نلزمه أحكام الكفّار وليس ذلك حكمه ، ولا نقول : مؤمن ، فيلزمنا ولايته ومدحه وإيجاب الثواب له ، وقد أخبرنا الله تعالى أنّه مشؤوم من أهل النار ، فنزعم أنّه في النار مع الكافر وأنّه لا يجوز أن يكون في الجنّة مع المؤمن » .

٩٥ — وقالت الخوارج في قتال الفئة الباغية :« نسير فيها بالإكفار وبالسبي [و ١٩١] والغنائم وباتّباع المدبر والاجهاز على الجريح » ؛ وقالت المرجئة : « لا قتال » ؛ وقالت المعتزلة بالقول المرضيّ وهو إيجاب القتال على جهة الدفع لا على القصد إلى القتال ولا على السبي ولا على الاجهاز على الجرحى ولا على استحلال الاموال ، فلم تُفرط إفراط الخوارج ولم تقصّر تقصير المرجئة ، ودين الله بين المقصّر والغالي ، وهذا الاشتقاق ، وهو التوسّط والاقتصاد ، هو الاعتزال لغلوّ من غلا وتقصير من قصّر ؛ والاصل الذي نبني عليه أمورنا فيمن ليس عندنا كعليّ وسابقته وأرومته وكامل خصاله بل في أدنى رجل من أوليائنا ، أنّا متى وجدنا له عملًا يحتمل الخطأ والصواب لم يكن لنا ان نجعل عمله خطأً حتى يُعيننا فيه وجه الصواب ، وليس لنا بعد ان قضينا بانه خطأ أن نقضيَ بانه خطيئة حتى يُعيننا القدر بانه سليم من طريق المأثم ، فان قضينا بانه إثم فليس لنا أن نقضي بانه ضلال ونحن نجد لصرف الدفع عنه أنه ضلال الى الاثم محتملًا ، وإن قضينا بانه ضلال فليس لنا ان نقضيَ بانه كفر إلّا بعد ألّا نجد من ذلك بدًّا فيكون الحقّ أحقّ ما قُضيَ به وصُير عليه .

٩٦ — فمن كانت — حفظك الله — هذه سيرته وطريقته في أدنى أوليائه ، فكيف تظنه في أرفع أوليائه ؟ فهذا ما لا يحلّ لي أن أظنّهُ بعليّ بن ابي طالب ؛

فان كان عندك برهان واضح ودليل بيّن يكشف لنا عن الحال فيه حتى يتبيّن به انه كان سبباً من إراقة دمه ، فعلينا السمع واليقين والاقرار وعليك البيان والافهام بالدليل والحرص .

٩٧ — واعلمْ أنَّ الرجل المخوف على الملك قد يكون محبوساً عند الملك القائم فيموت حتف أنفه : فلا يشكّ الناس أن الملك هو الذي أمر بقتله ويموت على فراشه وفي منزله : فلا يشكون انه قد دسَّ إليه السموم وأدبَّ إليه العقارب ، ويموت وهو ناءٍ عنه : فلا يشكون انه قد احتال له وتقدَّم في ذلك من أمره على يدي طبيب أو خادم او طبّاخ او صاحب شراب على بُعد داره وشطون مزاره ، ولو تمنّع مكانه واشتدَّ احتراسه ؛ ولو قتله هبوب الريح أو صاعقته صاعقة لوجدتَ من يقول في ذلك قولًا مرغوباً عنه .

٩٨ — وقد قال بعض العلماء ممن تعلم : « لقد عجز عن معرفة أمر عثمان مَن شهده ، فكيف بمن غاب عنه؟ » ؛ ولو كان معاوية القائمُ ، بزعمه ، بدمه هو القائم بعده بالحجاز والعراق ، لوجدتَ مَن يقول إنه قد كان دسّ عليه وربص به وأفسد عليه وأنّل ، إن لم يجدوا شيئاً ظاهرًا ؛ هكذا الناس فاعرفهم ، إلّا مَن عصم الله ولا يحم الا المخلصين .

٩٩ — وكان — حفظك الله — من اعظم ما أثنى به على عليّ في دم عثمان أنَّ دهماء الامة كانوا يعظِّمون شأن دمه ويُبرئون عليًّا منه ، وكان أكثر أجناد الخلافة والقوّاد ورؤساء العشائر من سوء الرأي في عثمان وحسن الرأي في قاتليه على خلاف ذلك ؛ ولم يكن للناس جند سواهم : فصار عليّ ، إن هو أظهر الدلالة الصحيحة على البراءة من قاتليه ، خاف أن يفسد عليه عامّة أجناده ، فكان يُمسك عن ذكره ما امكنه الامساك ، فاذا اضطرَّه القول قال قولًا يحتمل رضى الفريقين ، ولو شهدتَه — أرشدك الله — عذرتَه ، ولو وقّمتَ نفسك حالاته التي كان يُمتحن بها لصوّبتَه ، بل لعلمتَ انه لا رأيَ ولا صواب إلّا ما اختار ولا رأي إلّا ما كان يفعله ؛ واجتنِبْ — حفظك الله — تخطئة الائمة ، فانه [لو] لم يزل ذلك إلّا لأنها كثيرًا ما تُظهر من تدبيرها شيئاً تورى به عن شيء آخر مخافةً في حال [ظ ١٩١] وطمعاً [في] ان تكون مصلحة شأنه في ذلك التدبير ، لوجب[1]

١) خط : ولوجب .

عليك ترك ذلك ، ولذلك رُوي عن عليّ : « ما قتلتُـه ولا امرتُ بقتله وما ساءني وما سرّني » ، وروي عنه انه قال : « الله قتله وانا معه » ؛ في كلام كثير يحتمل التأويل .

١٠٠ — وزعمتَ أنك سمعتَ رجالًا من السُفيانية ممن يرى رأيَ المروانية وبعض من ينحل مذهب النَيلانيّة ومن أصحاب ثوْر بن يزيد والاوزاعيّ يذكرون حججاً في تثبيت الخلافة لمعاوية وأنّ نسبه إليها أقرب من نسب الزُبير وطلحة ، وأنهم كانوا يتعجّبون ممن رأى الوقوف في حرب عليّ والزبير وطلحة ولم يقف في حرب عليّ ومعاوية ، وأنّ معاوية إمّا أن يكون على الحقّ وإمّا أن يكون أثبت على القياس وأبقى على المسائل من أمر طلحة والزُبير ، وأنّ حجّتـه في قتال عليّ أصحّ من حجّة عبدالله بن وهب ، وأنّ عذره أوضح من عذر أصحاب النهر ، ولكنه لمّا كان أهل الحجاز وأهل العراق لبُغضتهم على أهل الشام ولطول محاربتهم لأجناد بني مروان وآل أبي سفيان أطلقوا على عداوتهم والبراءة منهم ، صار مَن عرف حقّهم استعمل التقيّة ومَن لم يعرفه قال : « تقول تلك الجماعة » ، إذ كان لا يرى الجماعة إلّا تلك الجماعة .

١٠١ — وذلك أنّ عليًا سمّى أصحاب الجمل الناكثين لنكث[1] طلحة والزُبير لبيعته[2] ، ولم يختلف الناسُ في بيعتها له[3] ، ولا أنكر ذلك الزبير يومَ واقفه عليّ بالبصرة[4] وقد أقرّ بها طلحة ثمّ ادّعى الإكراه ؛ فمن واجب الحكم أن يقضي عليه بإقراره وأن يُسأل البيّنة[5] على دعواه ؛ ولم يستشهد إلّا أسامة ، وليس في قول أسامة وحده حجة على أنه لم يشهد عليّ ، وأسامة ممن ترك بيعة عليّ ، ولو لم يدع بيعة عليّ لما كان في شهادة الواحد حجّة[6] ؛ على أنّه لم يشهد إلّا بأنّه بايع وهو كاره[7] ، وهذا اللفظ يحتمل الوجوه ، وهو بخلاف ما أراد طلحة أشبه .

---

١) من هنا تبتدئ صورة المخطوطة المحفوظة الآن في مكتبة الاستاذ حسن حسني عبد الوهاب (انظر ادناه ، ص ٤٨٣ ؛) ؛ فرمزها في الحواشي : ع .

٢) ع : بابنه .

٣) سقط من ع .

٤) خط : في البصرة .

٥) كلمة غير مقروءة في ع .

٦) سقطت الجملة من ع .

٧) ع : كارها .

١٠٢ – والحقّ كلّه مرّ والباطل كلّه حلو ؛ وقد خلق الله النار فحفّها بالشهوات وخلق الجنة فحفّها[1] بالمكاره ؛ ومن صفة الطاعة أن يحتمل فيها[2] صاحبها الكُلفة والمشقّة ومجانبة الهوى ، ومن صفة المعصية أن يدخل فيها من طريق الشهوة لها والذهاب معها ؛ وقد رجع الزُّبير عند الادّكار وتأخر طلحة إلى خلاف موضع صاحب الاستبصار حتى قتل في أخريات الناس ، ولذلك قال بعض الناس : « لله[3] مصرع شيخ ما أضيعه » ، وهو لا يستطيع أن يدّعي على معاوية "عقد بيعة[4] ولا على أصحابه نكثاً كما ادّعى على الزبير وأقرّ له بها طلحة .

١٠٣ : " ولو كان[5] معاوية سيّئ السيرة في أهل الشام سيّئ النظر للعوام[6] غير مُصيب في[7] سياسة الأجناد وفي ترتيب الأشراف وفي تقريب الطماء[8] وفي [ع ٢] رحمة المساكين ولم يكن عفيفاً عن المال شديدا على الفاسد قاسماً[9] للظالم قويّاً في الحقّ سهل الحجاب معظّماً للشريف منصفاً للضعيف بصيراً بالحزم[10] عالماً بالحكم كثير الفتوح رحب العَطَن[11] واسع الصدر مصون النقيبة[12] فاضل الحلم ، قد جمع المحبّة والهيبة[13] ، لمّا لقوا معه[14] بجباههم ظُبَار[15] السيوف وبنحورهم أطراف الأسنّة ، ولمّا خلّفوا العيالات وراءهم [و]ملك الروم "قد زحف[16] إليهم ، ولولا أنّ[17] عدله عليهم وحسن سيرته فيهم قد كان دخل كلّ قلب[18] وخصّ كلّ شخص وتمكّن من كلّ قلب ، لكانت الملالة لطول الولاية والذي[19] يعتري النفوس من [و١٩٢] الضجر والضمة[20] عند السآمة قد منع من ذلك وأعان

---

١) خط : وحمها .
٢) » : عنها .
٣) ع : قيل : اخرب بيت النار وكذلك قال بعضهم لله ؛ فعلى كل حال العبارة غامضة .
٤) بياض في ع .
٥) بياض في ع .
٦) خط : غم .
٧) بياض في ع .
٨) بياض في ع .
٩) ع : وقاسما .
١٠) ع : بالخراج .
١١) خط : العطن .
١٢) » : التقية .
١٣) ع : والقسمة .
١٤) ع : منه .
١٥) ع : ظباره .
١٦) ع : وقد زحفت .
١٧) سقط من خط
١٨) ع : كذا ، خط : بب (= بيت ؟) .
١٩) خط : الذى .
٢٠) » : والضمة .

عليه "من لم[1] يعنه ، ولكان أحسن حالاته أن ينجو منهم سالمًا لا له ولا عليه .

١٠٤ — وهل رأيتم قطّ أو سمعتم برجل ولي[2] مثل مـا ولي "من أمر[3] الناس أربعين سنة ، عشرين سنة منها[4] كان فيها أميرًا وعشرين سنة كان فيها خليفة ، وكانوا مع "ذلك يوم[5] فارقهم أضنّ به "وأميل إليه[6] منهم في ابتدا. ولايته وفي أوّل ما أذاقهم من حلاوة "إمرته؟وقد[7] رُويتم[8] أنّ عليًا قال :« لا تتمنّوا موت معاوية ، "فإنّه لو مات لرأيتم الرؤوس تندر عن كواهلها » ؛ وقال معاوية :« لو أنّ[9] شعرة طرَفها في يدي وطرفها الآخر "في أيدي[10] الناس لَما انقطعتْ أبدًا » — قيل له[11] :« وكيف ذلك[12] ؟ » — قال :« كنتُ [ع ٣] إذا مدّوا أرسلتُ وإذا أرسلوا مددتُ » .

١٠٥ — فمن أين[13] ساءهم القاسطين ، والقاسط هو الجائر ؟ فأيّ جور كان رأى منه ؟ ولو كان صاحب جور كان مَن أغضى[14] له على ذلك الجور أجوَر ؛ فهذا اسم أصحاب يوم الجمل اشتُقّ لهم من النكث انكث الرِّجلين ؛ وهذا اسم[15] أصحاب النهر اشتُقّ لهم اسم[16] المروريّة من نزولهم بحَرورا ، واسم المارقين لأنّهم مرقوا عنـدهم من الحقّ مرّتين : مرّةً حين عرّفهم أن رفع المصاحف خدعة ، فعصوه ومرقوا "عن أمره[17] ، ومرّة لمسألتهم إيّاه العودة .وهو يرى فيهم الوهن وفساد القلوب وضعف الرّكن .

١٠٦ — فخبّروني عن معاوية أيّ جور ظهر منه منذ ولّاه عمر إلى أن قُتل عثمان ، وعلى مَن كان جار ، وأيّ شيء ذلك الجور ؟ ومَن يعرف ذلـك ومَن يشهد به عليه[18] ؟ فان زعمتم أنّ امتناعه من اعتزاله[19] [عن] العمل هو جور

١) خط : ولم .
٢) ع : وان .
٣) خط : من ا ع : امر
٤) سقط من ع .
٥) من خط .
٦) بياض في ع .
٧) بياض في ع .
٨) خط : راير .
٩) بياض في ع .
١٠) بياض في ع .
١١) سقط من ع .
١٢) » من ع .
١٣) » من ع .
١٤) غير مقروء في خط .
١٥) سقط من ع .
١٦) » من ع .
١٧) » من ع .
١٨) » من ع .
١٩) ع : اعتزال .

فلذلك[1] سناه قسطا ثم عم به الجميع لطاعتهم له ، فقد قلنا في ذلك ما[2] قد سمعتم ؛ وكيف ولحن لم نر أحدا من فقهائهم لم يأخذ منه عطاءه ولا أبى جائزته ولا أسقط اسمه من ديوانه ولا ترك ابتياع السبي من مغنم عمال ثغوره ولا ترك وطء ما يبيع من مقاسمه[3] ولا ترك الأكل والبيع والابتياع من ثمار قطائعه، ولقد سموا العام الذي سلم إليه فيه[4] الحسن الخلافة[5] « عام الجماعة » ، ولقد دفع[6] [ع ٤] إليه عبد الرحمن بن سمرة ، وهو من كبار الصحابة[7] ، مالا كان عنده وعلي حي ، وقال : « جبيته في الجماعة فلم[8] أكن لأدفعه إلا في الجماعة » ؛ وقيل لابن عمر : « ما منعك[9] من أخيك ابن الزبير حين[10] نصب نفسه للخلافة[11] وخرج على يزيد بن معاوية ؟ » — فقال : « إن أخي وضع يده في فرقة وإني لن أنزع يدي من جماعة وأضعها[12] في فرقة » .

١٠٧ — وقلت : « وكان مما[13] احتجوا به في استحقاق اسم الخلافة واستيجاب الإمامة أنه قال[14] : « هذا موضع وضعني به عمر بن الخطاب ، لم يزلني منذ ولاني وقد كان لا يكاد[15] يدع أميرا[16] إلا استبدل به وإلا[17] غضب عليه لبعض ما يكون منه ، وربما أمر بإشخاصه إليه ، ولم يزلني[18] ولم يغضب علي منذ رضي عني ولا عزلني منذ ولاني ، ثم جمع لي الأرباع بعد أن كان ولاني ربعا وقوى أمري وثبت وطأتي ، ثم أكد لي[19] ذلك عثمان من بعده وشدده وقوى أمري ومكنه ، فلم[20] يكن في سني الاختلاف أكثر في ذلك منه[21] في

---

١) خط : ولذلك .
٢) ع : بما .
٣) سقط من خط .
٤) « « « .
٥) « « « .
٦) خط : رفع .
٧) سقط من خط .
٨) خط : ولم .
٩) ع : يثنك .
١٠) خط : حتى كان .
١١) خط : للخلاعه .
١٢) خط : ولم اضع يدى .
١٣) « : ايضا مما .
١٤) سقط من خط :
١٥) « من ع .
١٦) ع : امرا .
١٧) خط : ولا .
١٨) سقط من ع .
١٩) « من ع .
٢٠) خط : بن عفان وشده وقوى امرى ولم : ع : وشدده وقواه ومكنه فلم
٢١) خط : منه

بني الائتلاف ، ثم إنك أمرتني[1] بالاعتزال من غير أن أكون أحدثتُ حدثاً أو أويتُ مُحدثاً ، وأنت لم تأخذها من جهة التشاور والتخاير كما أخذها عثمان ، ولا نصّ عليك عثمان كما نصّ أبو بكر على عُمر ، ولا أجمعت[2] عليك الأمة من تلقاء أنفسها كما أجمعت[3] على أبي بكر ، فلم[4] يكن [ع ٥] لي أن[5] أسلم إليك[6] علقاً في الفرقة كنتُ تسلّمتُه من أهله في الجماعة ؛ فإن[7] حاربتني على ما[7] في يدي ، منعتُك[8] ، وإن تركتني ، سلمتُه إلى مثل من سلّمه إليّ ، ولي أن أمنعك بالسلاح إن شهرتَ عليّ السلاح ، وأن أمنعك بالحجّة إن طلبتَه مني بالحجّة[9] .

١٠٨ — وزعمتَ أنهم قالوا : وقال معاوية : « احسبوا أنّ هذا العِلق الذي قد صار في يدي[10] ، وصار لي فيه حقُّ صاحب اليد فيه[11] ، كان لقطةً طلبها مني بعض مَن لم يثبت عندي أنّ اللقطة له ، لا من طريق البيّنات التي لا معارض لها [ظ ١٩٢] ولا[12] من طريق العلامات التي يستحقّ بها اللقطة مَن جاء بمثل العلامات » التي يُستحقّ بها اللقطة[12] : فأنا في منعك مُحقّ ، وأنت في طلبها[13] مني مُبطل ، فإن قاتلتني قاتلتُك دون حقّي ، وإن كففتَ عنّي انتظرتُ به صاحبها[14] متى أرادها[15] مني ؛ أو[16] ليس لو طلبها مني سَعْد ولم يتبيّن لي أنه أحق بها منك فدفعتُها إليه كنتَ ضامناً لك[17] ؟ » فكذلك أنت في التماسك ما لو دفعتُه إليك كنتُ ظالماً له[18] ؛ وإذا اجتمعتا على أمر فعندها لك أن تأمر وتنهى ؛ ولستُ في جهلي فضائلك[19] على سعد بأسوأ حالاً من سعد

---

١) ع : ثم ارني ؛ فيخاطب معاوية هنا .
٢) خط : اجتمعت .
٣) » : ولم .
٤) سقط من خط
٥) ع : لك .
٦) ع : حين .
٧) سقط من خط .
٨) » من ع .
٩) خط : طلبت مني الحجه .
١٠) سقط من خط .
١١) سقط من ع .
١٢) خط : لا .
١٣) سقط من ع . ؛ كذا في خط ، والصواب : « من جاء بمثلها » فقط .
١٤) ع : طلبه .
١٥) ع : به صاحبه .
١٦) ع : اراده .
١٧) خ : ط و .
١٨) ع : له .
١٩) سقط من ع . ٢٠) ع : جهل فضيلتك .

حين جهل فضيلتك عليه ، وقد أشكل عليَّ كما أشكل على مَن قبلي ؛ ولو كانت أقداركم عند عمر بن الخطاب[1] متميّزة وحالاتكم عند أنفسكم وعند الرقباء عليكم غير مشكلة ، لكان تكلُّف التشاور عياً[2] وعجزاً ، [ع ٦] ولكان تكلُّف[3] عمر ذلك[4] لكم جهلاً وضعفاً ؛ وكيف أمسكتَ في[5] ذلك الدهر عن إنكار[6] مخايرة سعد وأنكرته في هذا الدهر ؟ فأرنا الفضيلة التي حدثت لك والنقص الذي ظهر له ! » .

١٠٩ — وزعمتَ أنهم قالوا : قال معاوية :[8] قُتل إمامي وخليفتي مظلوماً وقُتل ابن عمي ووليُّ نعمتي مخذولاً ، ورأيتُ موضع قاتليه[7] ومنتهكي حرماته في زمان مفتون ودهر اختلاف ، واولياء دمه ضعفاء وهم لي أهل وأولياء : فإن أنا طلبتُهم وحبستُهم إلى أن يقوم إمام يحكم فيهم وكان ذلك مني من طريق القيام بحق الحرمة والحسبة[8] وما يجب من شكر النعمة ، كان ذلك حسناً : فهو يحسن من طريق الدين والحسبة ومن طريق الوفاء والمودّة ومن طريق الأرحام الماسّة ومن طريق ما يُوجبه شكر النعمة ، وكيف يحسن بي[9] أو يُستحسن لي ترك محاولة ذلك وتكلُّفه وتعاطيه وامتحان الحال فيه مع ما معي من الآلة[10] والقوّة والعِدد والعتاد[11] والمدّة ، وقَتَلَتُه معروفون ومكانهم مشهور ؟ فإن حال بيني وبين الاستيثاق منهم أحد كان ظالماً ، وهل أنا في أخذهم إلا كقوم مات إمامهم فشدّوا على مَن في[12] محالّهم وعشائرهم من أهل الدعارة والفساد ومن رجال الفتنة والفساق [ع ٧] فحبسوهم إلى أن تجتمع جماعتهم وتتّفق كلمتُهم ؟ فإن منعني دون هؤلاء القَتَلة مانعٌ بالسلاح ، طلبتُهم بالسلاح ، وإذا فعل ذلك عدلٌ زالت عدالته وتحوّل حكمه ؛ ولا تجوز الإمامة إلا لعدل[13] ، بل لا تجوز لمن اشترك في دم[14] أو عاين على قتل مسلم

١) سقط من ع .
٢) ع : عيا .
٣) خط : تكليف .
٤) » لذلك .
٥) سقط من خط .
٦) » » » .
٧) ع : قاتله .
٨) ع : الحسبة ومن طريق القيام بحق الحرمة .
٩) سقط من ع .
١٠) خط : اللامه .
١١) سقط من ع .
١٢) ع : قوم من .
١٣) ع : بعدل .
١٤) ع : في دم عثمان .

أو منع وليّ الدم[1] من أخذ قاتل وليّه إلى أن يسلّمه إلى مَن له أن يحكم فيه حكمه[2] » ..

١١٠ — وزعمتَ أنّ أصحابه قالوا : « كيف[3] جاز لسليمان بن صُرَد وللمسيَّب بن نجبة ولعبدالله بن هلال[4] أن يطلبوا بالسلاح قتلة الحسين بن علي[5]، ولا يكون لمعاوية أن يطلب بالسلاح قتلة عثمان ؟ » ؛ وقلتَ : وزعموا أنّ معاوية زعم أنه أحقّ بالخلافة من جميع بقيّة الشورى : فأمّا سعد فلم يستحقّها قطّ لأنّه كان جليباً لا يرى أن يدفع ضيماً ولا يمنع[6] حريماً ، وأنّ الدفع بالسلاح عمّن أراد السلطان بالسلاح بدعةٌ وفسق وضلال وفجور ، ولأنّه روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان آخى عليّاً دون جميع الصحابة وقال له : « أنت منّي بمنزلة هارون من موسى »[7] ، فإن[8] كان صادقاً فهلّا روى هذه الرواية أيّامَ كان عليٌّ حيّاً وهو يجاذبه [ع ٨] الرئاسة ويأبى تقديمه إلى مقام الإمامة ويزعم أنّه أحقّ بها منه ويدعوه[9] إلى الشورى ويقول : « ما أنا بقميصي هذا أحقُّ منّي بها »[10] ؟ وهل يخلو من أن يكون في روايته كاذباً أو صادقاً ؟ فإن كان صادقاً فقد ضلّ بامتناعه عن بيعة مَن هذه عنده صفته[11] وتركِ تقديم مَن هذه الرواية فيه ومَن مكانُه من الرسول هذا المكان ؛ وإن كان كاذباً فليس هذا النوع من الكذب من أخلاق الأئمّة ومن صفات الخلفاء، وعلى أنّ[12] مَن أقرّ بأنّه[13] قد ترك تقديم مَن هذه صفته فقد أقرّ على نفسه[14] بالمعاندة وبتركه[15] الإقرار لأهل الحقّ [و ١٩٣] بحقّهم ؛ ومتى ثبت ذلك عليه بطل خبره ورُدّت روايته ، ومن كان مكذّباً في حديثه ، فغير إمام ولا حاكم ولا شاهد ، ، فافهمْ ذلك[16] .

---

١) ع : دم .
٢) ع : بحكم ولا شهادة .
٣) ع : وكيف .
٤) ع : والى .
٥) سقط من ع .
٦) خط : تمنع ، سقط من ع .
٧) انظر فهرس الثانية .
٨) خط : واف .
٩) خط : ويدعو .
١٠) انظر فهرس الثانية .
١١) ع : من بيعة من هذا صفته ، خط : عن بيعته وهذه عنده صفته .
١٢) خط : على عليه السلام انه .
١٣) » : انه .
١٤) سقط من خط .
١٥) خط : وبتركه .
١٦) سقط من ع .

١١١ — وأمّا طلحة والزبير ، فإن كانا قد اهتديا في بيعته ، فقد ضلّا في النكث عليه ، وإن كانا قد ضلّا في بيعته ، فما تابا من ضلالها ولا خرجا من إدخال الشبهة على رعيّتها ، وإدخال شبهةٍ تُورث الفتنة أعظمُ من قتل رجلٍ من المسلمين ؛ وفي رجوع الزبير ونكوص طلحة وفيما كان من مسيرهما وتجاذبهما الإمامة فيما بينهما وتقديم لبنائها الصلاة[1] على [ع ٩] النوب واختلاف أمرهما ما يدلّ على اختلاط التدبير ؛ فإنّهما[2] لم يكونا من أخلاس الخلافة ولا يتّسمان لها ولا ينهضان بأعبائها ، وإنّ الأمر لو أفضى إليهما ومات مَن ينازعهما ، لكان كلّ واحد منهما أشدَّ على صاحبه من العدوّ[3] الذي هات عنه[4] ، ولو فرغا من حرب عليّ لألقيا للناس حرباً أطول وفتنةً أشنع وقتلاً أذرع ، ولو قتل كلّ واحد منهما صاحبه أو مات عنه[5] جتف أنفه لَجرى بين[6] ابنيهما ، إذ كان هذا يصلّي بالناس مرّة عن أبيه وهذا مرة عن أبيه[7] ، من الشرّ والمناصبة ومن القتال والمغالبة[8] ما[9] هو أشنع وأفظع وأدهى وأمرّ ؛ ولو كان ذلك لأصابنا من[10] أتباع أبنا. الأبناء وسَرَعان النوغاء ما يُنسي ما قبله ويشغل عن ذكر ما تقدّم امامه ؛ ومن كان كذلك فحكم ارتحاله وحلّه وعقده[11] ونقضه وإبرامه لم يستحقّ تلك المقادم ولم يستوجب تلك المراتب .

١١٢ — وقالوا[12] : وأمّا عليّ بن أبي طالب[13] فإنّه مع الشرك في دم عثمان والاشتمال على قتله لم يزل لا يرى أن يعيد الأمر إلى الشورى ، وكان ذلك منه طعناً على عمر وزراية منه[14] على أولائك الرقباء والأمناء . وخلافاً [ع ١٠] على رأي[15] الجماعة ، والطعن على هولاء ضلالٌ[16] والخلاف[17] عليهم إثمٌ كبير ،

---

١) سقط من ع ، راجع مروج الذهب ، ٤ : ٣٠٧
٢) خط : وانها .
٣) ع : العدد .
٤) خط : منه .
٥) سقط من ع .
٦) » من ع .
٧) » » » .
٨) ع : والتلبة .
٩) ع : وما .
١٠) خط : لاصابنا ؛ ع : الاحسانا .
١١) » : حله وارتحاله وعقده .
١٢) » : قالوا .
١٣) سقط من ع .
١٤) » من ع .
١٥) خط : راى .
١٦) ع : الضلال .
١٧) خط : والاختلاف .

وإنّما كان الإنصاف والإقرار بالحقّ والخضوع اللازم أن تجتمع بقيّة الشورى وهم أربعة فيشتوروا في التخيير[1] كشورتهم[2] فيه وهم ستّة، ولأنّ ذلك الأمر إنّما كان مقصوراً على قوم قد أجمعوا على تفضيلهم وتوليتهم[3] وأنّه حقّ النفر[4] فلا يزول[5] حقّ الحيّ لموت الميت، والجماعة الذين كانوا بالأمس راضين لم يتغيّروا ولم يتبدّلوا، وإنّما كانوا[6] ستّة فمات عبد الرحمن[7] وقُتل عثمان: فلو تركهم عليّ يجتمعون ولم يبتّ[8] الأمر وصيّره إلى التخاير والتشاور وإلى طلب من هو أردّ عليهم وأنفع لهم ولو بشيء يسير[9] وذلك هو القياس، لما كان اختلاف[10] كما لم يكن قبله اختلاف، وعلى أنّ المسلمين لم يتشاوروا قطّ في أمر الإمامة فما دونها فافترقوا إلّا[11] عن غير اختلاف، وكيف يختلفون وقد أطاعوا ربّهم وكيف لا يعصمهم وقد اعتصموا بحبله وآثروا حقّه؟ قال الله: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[12]، وقال: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾[13]، وقال: ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا [ع ١١] مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا﴾[14]، ولا يجوز أن يضمن التوفيق لنفسين إذا أرادا الإصلاح ويخذل الجماعة، ولا يجوز أن يوفّق من كان من عرض الأمّة ويدع الأئمّة.

١١٣ — وبعدُ فهل خالف ذلك الرأي من عُمر أحد؟ ولقد اتّفقوا عليه بعد موته كما اتّفقوا عليه قبل موته؛ ولقد خالف بعضهم أبا بكر في استخلاف عمر وما خالف أحدٌ عمر في وضع الأمر في الستّة، ولم يقل أحد[15] من الستّة: «فينا واحد لم يكن ينبغي أن يكون منّا»، أو: «في الناس واحد كان

---

١) ع: تخييرهم.
٢) ع: كشورهم.
٣) سقط من خط.
٤) » من ع.
٥) ع: يزيل.
٦) ع: كانت
٧) ابن عوف.
٨) ع: سر.
٩) ع: بشيء سيره.
١٠) خط: الاختلاف.
١١) » : لا.
١٢) سورة الشورى، ٤٢: ٣٨
١٣) سورة آل عمران، ٣: ١٥٩
١٤) سورة النساء، ٤: ٣٥
١٥) ع: واحد.

ينبغي أن يكون منا »[1] ، لا[2] ولا قال احد من الأمناء ولا من جميع الجمهور والدهماء : « فينهم واحد لم يكن ينبغي أن يكون فيهم[3] وفينا واحد كان ينبغي أن يكون معهم » ؛ فتتت الكلمة وشاع الرضى واستفاض التسليم[4] .

١١٤ — وقالوا[5] : فعليّ لا يصلح لها من هذه الوجوه وطلحة والزبير لا يصلحان[6] لها من حيث ذكرنا ، وسعد هو الذي لا يجوز أن يجيء منه ملك ولا إمام في كفر ولا إسلام ، لأنّ من لم يدفع عن بيضة الملك بالسيف فهو مقتول [ع ١٢] وأمره ضائع[7] ، ولم يطلب ملكك أحد[8] [ظ ١٩٣] فرضي بأخذه دون أن يأخذ[9] نفسك مع الملك ، وهذا قائم منذ كانت الدنيا ، ولو أمنه[10] أن يثب به أو يثب من أجله واثب[11] ما دام حيًّا لكان استبقاؤه أحبّ إليه وألذّ[12] له وأبلغ عنده[13] فيما يريد .

١١٥ — وقالوا : ولو ادّعى رجل عندنا النبوّة وذكر أنه يستشهد إحياء الموتى والمشي[14] على الماء ، ثمّ زعم أنّ الملك مستقيم دون منعه بالسيف والسوط ، لعلمنا أنّه لم يكن ليأتيَ بعلامة أبدًا ولا يُقيم شاهدًا[15] على دعواه أبدًا إلّا ان يأتي قوم طبائعهم على خلاف طبائعنا وحالاتهم على خلاف[16] حالاتنا وعاداتهم على خلاف عاداتنا[17] وأسبابهم على خلاف أسبابنا ؛ فأمّا والأمر على ما شاهدنا من طبائع الناس اليومَ وعلى ما سمعنا من طبائع العرب في جاهليّتها وإسلامها[18] والعجم في سالف أيّامها ، فانّ ذلك لا يجوز ولا يقوله من يعرف الدنيا وما فيها ؛ ولذلك لم يكن للزنادقة مملكة قطّ ولا تكون أبدًا ، وقد اضطرّ

---

١) سقط من خط .
٢) « من ع .
٣) « من خط .
٤) خط : التسليم والماء .
٥) « : قالوا ؛ ع : قال .
٦) ع : يكملان .
٧) سقط من ع .
٨) خط : ولا يطلب ملك احد ؛ ع : املكك اخذ .
٩) ع : اخذ .
١٠) ع : ولم يامنه .
١١) دون نقط في الاصابع .
١٢) خط : واشد
١٣) ع : له .
١٤) خط : والمشي .
١٥) ع : علامة .
١٦) خط : غير .
١٧) سقط من خط .
١٨) ليس في ع ولعل الصواب حذفه .

الأمر نصارى الروم ونصارى الحبشة إلى الدفع بالسيف حين[1] رغبت في الملك ومالت إلى الدنيا مع علم [ع ١٣] جميع العالم أنّ القتال[2] ليس من دينها ولا من مذهبها .

١١٦ — ألا ترى أنّ الله لم يُخلِ الدنيا من أن يجعل فيها نبيًّا يحمل السلاح ويُقيم جزاء الحسنة والسيئة ويستعمل السيف والسوط ، أو يضمّ إليه مَلِكًا يذبّ عن النبوّة بعزّ[3] الملك ويدعو النبيّ إلى طاعته برأفة النبوّة ؛ فأمّا أن يُرفع أحدهما من العالم فلا بدّ من اجتماع اللين[4] والشدّة[5] إمّا في شخص واحد[6] وإمّا في شخصين ، وقد قال الله : ﴿ وَلَكُمْ فِي القِصَاصِ حَيَاةٌ * يَا أُولِي الأَلْبَابِ[7] ﴾[8] ، وفي المثل المحمود : « قتل البعض إحياء الجميع »[9] ، وليس في الأرض ملك إلّا وأطراف مملكته تنتهي إلى حدود ممالك الملوك[10] ، فهو وإن تنصّر فإنّ الملوك لا يتنصّرون معه ، وإن تزندق لم يتزندقوا معه ؛ على أنّ الملوك لم تنصب الأديان رغبةً في الديانات ولكنها تعلم أنّها إن لم يكن لها[11] دين لم تلزم بيعة[12] ولم يثبت عقد أولي[13] الملك من بعدها[14] ، ولم يتدين الناس بقتال من يخرج عليها[15] ويريد إزالتها[16] ؛ وإن لم يكن دين كانت الأموال منتهبة والزوجات مشتركة ولم يثبت نسب [ع ١٤] ولم يكن لأحد وارث ولم يكن تزويج ولا طلاق ولا ملك ولا عتاق ولم

---

١) خط : حتى .
٢) » : القتل والفناء .
٣) ع : بعد .
٤) خط : في اللين .
٥) ع : والشد .
٦) سقط من ع .
٧) » من ع .
٨) سورة البقرة ، ٢ : ١٧٩ .
٩) خط : قبل التعرض احياء للجميع .
١٠) ع : ملك .
١١) ع : انهم انما لم يكن لهم ؛ خط = انما ان يكن لها .
١٢) خط وع : بيته . ١٤) خط وع : بعده .
١٣) خط : لواء . ١٥) » : عليه ؛ ع : عليهم . ١٦) خط وع : ازالته

يثبت توكيل ولا أجرة[1] ولا شهادة ولا وصية ولا شرط ولا عهد ولا حدود ولا قصاص ولا قَوَد[2] ولا حبس[3] ولا إقرار ولا إنكار ولا دعوى ولا أيمان ولا بيع ولا شراء ولا ميراث ؛ وإنما[4] يحرص عليه لأنّ به[5] وفيه ثبات ملكه وتوكيد سلطانه، ثمّ لا يبالي ما قالوا في الله وما جوّزوا على الله وكيف وقعت الأمور بعد أن يستقيم له شيء.[6] يكون فيه وبه[7] ثبات الملك .

١١٧ — فإن كنتَ تحبّ أن تعلم أنّ الذي أقول حق[8] فتأمّل قول كسرى مع شدّة عقله في الله وفي إبليس وفي أعلام زرادشت وفي شرائعه من غشيان الأمهات[9] والتوضؤ بالأبوال ، وفي دين قيصر وقوله في الله وفي المسيح وفي بولُص ، وفي دين ملوك[10] العرب وفي عبادة الحجارة ؛ وفي ملوك الهند في البُدّ وفي تعظيم الزنا ودخول النيران ، وهولاء رؤساء الأمم ، فانظرْ كيف تجدهم في الأديان .

١١٨ — وإذا كان هولاء وهم بقية الشورى لا يصلحون للإمامة فمَن دونهم أجدر ألّا يصلح لها [ع ١٥] وكانوا منها أبعد ؛ وقلتَ[11] إنّ معاوية أولى بها منهم إذ كان أبرأهم ساحةً من هذه[12] العيوب وأسلمهم[13] فِناء من هذه اللوائم، ولأنّه أيضاً أوّل مَن انتدب ؛ ولو أنّ جميع أهل بدر أمكنهم إنكار المنكر من مَلِك [و ١٩٤] متغلّب إلّا أنّهم[14] لم يتكلّفوا ذلك حتّى انتدب رجل من عرض المسلمين فبذل نفسه وأهله وماله ودياره وعشيرته وأصحابه وأمّل[15] الناس فيه درك[16] حاجتهم ورجوا الفرج على يديه ، كان ذاك المنتدب — وإن كانت[17] سابقةُ غيره أفضل — أولى[18] بذلك منهم ، ولعلّه أن يلحق بهم في الطاعة أو

---

١) خط : اجره
٢) » : قوه .
٣) » : حبش .
٤) ع : فانما .
٥) سقط من ع .
٦) خط : يستقيم شيئا ؛ ع : يسلم لهم شيء .
٧) سقط من ع .
٨) خط : حق قائم صحيح .
٩) » : عصيان الامهات ؛ ع : غشيان الامهات
١٠) سقط من خط .
١١) ع : وقلت .
١٢) سقط من ع .
١٣) خط : واسلم .
١٤) » : جم .
١٥) » : وامل .
١٦) » : وعند درك .
١٧) » : كان .
١٨) وع : واولى .

يجوزهم ، كما عقد عمر [1] بن الخطّاب لأبي عبيد ابن مسعود على أربعين من أهل بدر وعلى الجماعة الكثيرة من المهاجرين والأنصار [2] السابقين وليست له [3] في ذلك علّة إلّا أنّه كان أوّل من انتدب ، ولذلك [4] كانوا رأوه وتحدّثوا به ، فساروا تحت لوائه وصلّوا خلفه وأطاعوا أمره وأكبروه بالخضوع له وأعظموه بالإطراق بين يديه والانتصاب له عند طلعته .

١١٩ — قد كتبتُ إليك [5] ، يا ابن حسّان ورسمتُ لك [6] ما ألقيتَ إليّ [7] من جُمل دعواهم مفسّراً ومن حججهم مبيّناً ، ولم أقتصر على مقدار ذلك حتى لم أدع لذي هوى [ع ١٦] نزاعاً ولا لذي حيلة متعلّقاً ، لأن أحسم من قلبك هذا الداء وأقطع أصل هذه المادّة ، ولولا أنّي — والحمد لله — على ثقة من سهولة الجواب وقرب المأخذ وظهور المعنى وقمع الحقّ للباطل وأنّه لا يتلقّاك إلّا مكشوف [8] القناع ناصع البياض مشرق اللون ، لَما رضيتُ أن أكون سبباً لتنبّه [9] العدوّ ومادّةً لخواطر [10] الأعداء ، ولعلّ بعضهم أن يعدوَ عليّ بالسلاح الذي ألقيتُ إليه [11] يوم الحفل ويلتمس به نحري على شغل منّي [12] ؛ فقلّب الآن على فصل فصل وانظرْ في باب باب ، فإنّك ستفهمهما لم تتشاغل تشاغل المستغرغ وتستبين [13] ما لم تصدّ عنه صدود المتستّه [14] إن شاء الله .

١٢٠ — « باسم الله الرحمن الرحيم [15] ، فأوّل [16] ما أبدؤك به وأوّل ما أذكره لك من هذه الخصال ، تعريفك أنّ معاوية لم يحتجّ بشيء من هذا قطّ ولا احتجّ [17] له به في عصره [18] أحدٌ قطّ ، ولا جرى لهذا الشكل ذكرٌ

---

١) سقط من ع .
٢) سقط : من ع .
٣) ع : ليست لهم .
٤) سقط من ع .
٥) ع : لك .
٦) سقط من ع .
٧) خط : الك .
٨) » : مكشوفا واضح .
٩) » : تنبه .
١٠) خط : خاطر .
١١) » : عليه .
١٢) ع : في عرد ساعة الشغل .
١٣) خط : وستبين .
١٤) ع : تصدر عنه صدره المصت ؛ خط : المتـ[. . .] ؛ (اقتراح محمد العالي) .
١٥) سقط من ع .
١٦) ع : اول .
١٧) خط : ولم يحج .
١٨) ع : عمره .

قط[1] ولا خطر على بال ؛ فمنه ما تكلّفه أعداء[2] عليّ من[3] المتكلمين وأهل السباب[4] من الناصبة الملاعين ؛ ومنه ما هو تخريج[5] من أصحابنا لخصومهم على أنفسهم ليتقدّموا في الحجّة وفي العتاد والعدّة وفي الأخذ بالثقة [ع ١٧] كصنيعهم واعتلالهم[6] بمذاهب المخالفين ودعوى جميع المبطلين ، ومنه ما حضرني عند ابتداني الإخبار عنهم وما عزمتُ عليه من استقصاء كلّ شيء لهم[7] لتعرف قوّة أوليائك وعجز أعدائك[8] ، وتعلم أنّ مَن عرف من حُجج الخصم أكثر ممّا يعرفه[9] الخصم كان بحجج نفسه أعرف وعلى معاني حقّه أغوص وعلى غايته أقدر وأنضى ، والكتاب أيئس للمخالف وآنس للموافق[10] ، ولأن تعلم أنّ أولياءك لو لم يجدوا في أنفسهم فضلًا لمّا أعاروا بعض قوّتهم[11] أعداءهم ، ولأن لا يبقى[12] على مَن قرأ كتابي شبهة بعد قراءته ؛ والله الموفّق للصواب[13] وهو على كلّ شيء قدير[14] .

١٢١ — ولو كانت هذه الحجج قد احتجّ بها معاوية واحتجّ بها أحمد في ذلك[15] الدهر ، لكان[16] ذلك مشهورًا عند حمّال الآثار والموصوفين بالصدق من أصحاب الأخبار والنقلة مثل الزُهريّ ومحمد بن إسحق بالمدني أهل الحجاز في علم السِيَر ونقل الأخبار ، ومثل قتادة صاحب الأخبار بالبصرة ومَن كتبت

---

١) سقط من ع .
٢) خط : تكلفته اعدادا .
٣) سقط من خط .
٤) ع : الشنار .
٥) خط : بحرح .
٦) ع : واعتلالاتهم .
٧) خط : له .
٨) سقط من ع .
٩) خط : عرف .
١٠) خط : ولنعم وايس ارتداع المخالف وانس الموافق ؛ ع : وليكون ايأسى للمخالف وانس للموافق .
١١) ع : قولهم .
١٢) ع : يخفى .
١٣) سقط من ع .
١٤) سقط من خط .
١٥) خط : هذا .
١٦) ع : لقد كان .

الملوك تكتب إليه من الشامات في المشكلات ، ومثل سماك بن حرب بالكوفة ، ومثل الشعبي وابن شُبْرُمة والقاسم بن مَعْن ، وجملة من أهل [ع١٨] البصرة مثل ابن أبي عُيَيْنَة ، ومثل مَسْلَمة بن محارب ، بل مثل أبي عمرو ابن العلاء ويونس بن حبيب[1] ومحمد بن حفص وعبيد الله بن محمد بن حفص[2] وأبي عُبَيْدة وأبي اليقظان ، ومثل مسمع وكردين[3] وأبي عاصم النبيل ، ومثل[4] خلّاد بن يزيد والقَحْذَميّ ومؤرّج وابن قُتَيْبة .

١٢٢ — وسندع[5] ذكر الأصحّاء والثقات وأصحاب التبريز[6] في تصحيح[7] [ظ ١٩٤] الروايات ، ونذكر مَن دونهم ممّن قد يؤخذ عنه ويُطعن عليه كالكلبيّ وابن الكلبيّ وعَوانة والشرقيّ بن القُطاميّ وأبي الحسن المدائني والهيثم بن عديّ وأبي مِخْنَف لوط بن يحيى وابن جُعْدُبة ؛ وكان لا أقلّ من أن يرويَه شُوْكر وابن دأب والعُتبيّ ، أو لرواه رواة الخوارج كعمران بن حطّان والمُقطِّل[8] والضحّاك بن قيس وحبيب بن خدرة[9] وأبي عُبيدة كوردين[10] ومُلَيْل[11] وأصفر بن عبد الرحمن ورعا[12] ومسهار .

١٢٣ — وأنت تعلم اضطرارًا أنّ هذه المسالك ليست مسالك الرواة وإنّما هي[13] مسالك المتكلّمين إذا كانوا رواة ؛ وقد سمعت خُطب معاوية ورسائله وكتاب القضيّة : أفتظنّ أنّ معاوية كان عنده من هذه[14] الحجج ومن هذه الاعتلالات شيء . وهو يدع أن يخطب به ويشيعه ويدعو إليه ويعرضه [ع ١٩]

١) خط : معقب .
٢) خط : الحسن .
٣) ع : مسمع كودين ؛ كذا في خط ؛ انظر ادناه ٤ ١٢٣ .
٤) سقط من ع .
٥) ع : وسنذكر .
٦) ع : التبريز ، ولعل الصواب : التدوين .
٧) خط : وتصحيح .
٨) خط : والمهطل ؛ ع : والمتطل .
٩) « : حدره ؛ ع : حمزة .
١٠) راجع البيان ١ : ٢٤٧ ؛ واما كردين المذكور في الفترة السابقة فلعله كوردين او كرزين والله اعلم .
١١) خط : وعلل ؛ ع : وبلبل .
١٢) كذا في ع ؛ سقط من خط .
١٣) سقط من ع ؛ ومن هذه الاعلام ما يتطاب بحثا وتنقيبا .
١٤) سقط من خط .

على أصحابه ؟ بل كان لا يدع أن يجعله في كتاب ويقرأه على أجناده في كلّ خميس واثنين ؛ ولم أقل إنّ معاوية لم يكن فطناً أو بعيد الغور بيّناً ، ولكن[1] لو جمعتَ إلى عقله ودهائه عقل عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وزياد والأحنف والمهلّب وأضافهم من الرجال ، لما عرفوا من هذا الشكل شيئاً يطباعهم[2] دون أن يستعملوا[3] صناعة[4] الكلام ، كما أنهم لو أرادوا الحساب والهندسة وعلم اللحون والطبّ وجميع العلوم لكانوا لا يدركون من ذلك حظّاً دون كثرة التنقير والتفتيش[5] وطول الدراسة للكتب ومنازعة الرجال ؛ وما أشكّ أنهم أحقّ بذلك من كثير ممّن قد رأيته من المعدودين في أهل النظر؛ فلا[6] تنكرْ قولي إنّه[7] لم يكن يعرف من هذا قليلاً ولا كثيراً .

١٢٤ — فدواؤك قبل كلّ شيء أن تخرج من قلبك أنه كان يحسن هذا وأنّ عمراً كان يهتدي له ؛ ثمّ أعلمْ أنه مولّد خبيث ومموّه ضعيف ، وستوجدك ذلك فيه باباً باباً وفصلاً فصلاً ؛ وقد يكون الكلام ظاهر العيوب بادي المقاتل مستهدفاً[8] للطاعن ، ولا يفطن له الحازم من الرجال ويفطن له الخسيس العقل من أهل النظر ؛ وإن خرّجنا [ع ٢٠] لكلّ شيء في هذا الباب كثر الكلام، وإذا[9] كثر الكلام خرج الكتاب من[10] حدّ الرسائل ، ولم نأمن من[11] ملالة القارئ وتعاس المستمع ، وفيما نُلقي[12] إليك من الجُمل ما يُغني مثلك عن التفصيل ، ولو كان المقصود[13] إليه سواك لما وجدتَ بدّاً من التفسير والتخريج وانتظام جميع الأمّات واستقصاء جميع[14] الأبواب .

١٢٥ — أمّا قولهم بقول[15] معاوية : « هذا موضع صرتُ إليه بالإجماع[16] فلا أخرج منه في الفرقة » ، فإنّ أكثر الناس يغلطون في حكم الإجماع في

---

١) ع : ولكنك .
٢) ع : بطبائعهم .
٣) ع : يستعمل في .
٤) خط : صنعة .
٥) سقط من خط .
٦) ع : ولا .
٧) اي معاوية .
٨) خط : غير مستهدفا .
٩) ع : زاد .
١٠) خط : عن .
١١) سقط من خط .
١٢) ع : القى .
١٣) ع : المقصد .
١٤) سقط من خط .
١٥) خط : نقول ان .
١٦) كذا في خط و ع ، انظر § ١٠٧ .

هذا المكان ويُلحقونه بغير شكله ؛ نقول إن الناس إنما جمعوا على تفضيل الفاضل لفضيلة وجدوها فيه[1] ، وليس أنهم وجدوا الفضيلة فيه لأنهم أجمعوا على تفضيله ؛ فالإجماع تبع للفضيلة الموجودة ، وليست الفضيلة تبعاً للإجماع الذي كان منهم ؛ وإذا كان الفضل بارزاً ، فعليهم الإجماع عليه ؛ فإن اختلفوا فلا يبعد الله إلا من خالف ، الحقّ حقّ الفاضل ، وإن لم يصل إليه مع ضعف الموافق وقوة[2] المخالف ؛ فإن[3] وافق صاحب الحقّ[4] إجماعاً فعليه الشكر والحقّ حقّه ، وإن وافق اختلافاً فالحقّ حقّه وعليه الصبر .

١٢٦ — وقد كان فضل عليّ ظاهراً [ع ٢١] ، فإن أجمعوا عليه فقد أصابوا حظوظهم ووافقوا محبّته إذ كان ذلك حقّاً ، وإن اختلفوا فقد أخطأ المخالف حظّه ، ولم يُضِم ذلك عليّاً لأنّ ثواب عليّ على الصبر على البلاء كثوابه على الشكر على الرخاء ؛ والحقّ [و ١٩٥] ليس يجب له بالإجماع بل إنما كان ذلك دليلاً على الاستحقاق[5] وحكم مقام النبيّ صلى الله عليه وسلم وحكم مرتبة الإمام[6] والتفضيل إلى أن نعلم أنّ أمراً قد اضطرّ إليه ؛ فما لم نعلم ، فالحكم بالتفضيل لازم بظاهر الحال ، وليس لنا أن نُزيل[7] حكم ظاهر الأمر بـ « لعلّ » و « عسى » ، وليس يزول اليقين إلا باليقين ، ومتى هجمنا على رجل قد أجمع الناس على تأميره طائعين غير مكرهين ، ثمّ رأيناهم يدينون بطاعته ويتقرّبون إلى الله بنصيحته ويرون أنّه إذا ولّى رجلاً صلاة الجمعة[8] أن له أن يقصر وأنهم أن يقصروا خلفه ، وإن هو[9] عزله كان عليه وعليهم أن يأتوا بخلاف ذلك ، ومتى استعمل رجلاً على ثغر دانوا بإتباع[10] ذلك النبي[11] ووطّنوا[12] أنفسهم واستحدامه وبيعه والانتفاع بذلك المقسم[13] وبإتباع[14] العقد [ع ٢٢] والعقارات والمستغلات منه ، ومتى عزله حرّموا ذلك وسقطوا عمّن لم يجتنبه ، ومتى

---

١) خط : فيه بقى فى الفضائل .
٢) ع : وقة
٣) خط : وان
٤) ع : المثل .
٥) خط : مستحقاق .
٦) ع : الامامة .
٧) خط : نرسل .
٨) خط : رجل الصلاة صلاة الجمعة .
٩) سقط من ع .
١٠) خط : باتباع .
١١) » : السى .
١٢) سقط من خط .
١٣) خط : القسم .
١٤) » : والانتياع .

استقضى رجلاً لزم الناس حكمه ونفذ فيهم[1] أمره ووجبت سجلّاته ولزمت قضاياه[2] ، ومتى قال: قد عزلتُك ، كان كالمفتي وكالمشير والمصلح ، ثمّ تراهم إذا كان قاضياً[3] يقومون فوق رأسه ولا يجلسون إلّا بأمره .

١٢٧ — ولم تزل[4] لمّا[5] عزل سعدًا وولّى أبا موسى وعزل عمّارًا وولّى المغيرة ، قال المعزول : « لا أعتزل البتة ! » ، أو قال : « لا أعتزل حتّى أعرف لِمَ[6] عزلني ولِمَ ولّى من أنا أعظم عناء منه وأجوَد سياسةً منه وأشرف[7] أرومةً منه » ، أو قال : « أنا[8] ألسن منه وأكثر فقهاً وعلماً[9] منه » ، أو يدّعي أنّ أهل البلدة به[10] أرضى وأنّه لا يرضى أن يكون قد عانى[11] خراب أرضها[12] وفساد رجالها وضياع ثغرها ، فلمّا عُمّر البلدة وحصّن الثغر وأصلح الفاسد وقد كلف وتعب وسهر ونصب ، بعثتَ[13] رجلًا يصير[14] له مهنأها[15] فيذهب ببردها وحلاوتها ، وأنا[16] قد صُلبت مجرّها[17] ومرارتها[18] ؟ بل تجد المعزول صابرًا راضياً والمستعمل قابلًا نافذًا لأمره وقوله[19] ؛ فحكم ظاهر[20] هذه الحال وحكم المرتبة التقديمُ لأهلها والتفضيل لأربابها[21] حتى تثبت الحجة ببعض ما يحطّه[22] عن أعلى المراتب ويقتصر به على دون الكمال ، فالإجماع تابع في هذا الموضع .

١٢٨ — فأمّا من حيث ذهب القوم إليه فقد قلنا في ذلك ؛ فإن قال : « فهلّا جعلها شورى بينه وبين طلحة والزُّبير ؟ » — قلنا : قد زعمتم أنّها قد

---

١) ع : وهو .
٢) سقط من خط .
٣) سقط من ع .
٤) ع : نره .
٥) ع : اذ .
٦) سقط من خط .
٧) خط : واجود .
٨) سقط من ع .
٩) » من ع .
١٠) خط : اهل البلد انه .
١١) خط : عامل .
١٢) خط : اهلها .
١٣) ع : بعث .
١٤) ع : ويصير .
١٥) ع : مهناه .
١٦) سقط من ع .
١٧) سقط من ع .
١٨) ع : ومرارتها .
١٩) بياض في ع .
٢٠) بياض في ع .
٢١) بياض في ع .
٢٢) هنا تنتهي مخطوطة الاستاذ عبد الوهاب .

بايعا فإن كانا قد ضلا بتلك البيعة فقد صارا لا يصلحان للإمامة ، وإن كان ذلك منها هدى فقد ضلا بالصمت قبل الحديث ؟ فإن قالوا : قد قلنا[1] ذلك في طلحة والزبير ولكنا قد علمنا أن سعدا لم يبايع وإنما ضل عندنا بعد أن تبين لنا رأيه في ترك البسط وفي روايته في تفضيل عليّ على نفسه بعد وفاة عليّ ولكن ما باله لم يدعُ إلى الشورى يومئذ ، وتركه للشورى عندها ضغ[ينة][2] على عمر وتخطئة[3] للجماعة ؟ — قلنا : إن عمر لم يشترط ذلك الأبد ، ولم يُوجبه إلا في الثلاثة الأ[يام] التي قال : « إن انقضت ولم يفرغوا ، فاقتلوهم » ، وما علم عمر بما يكون من الحفاظ قوم وتبديلهم ، وبأي وجه آخر يبدل من تقدمهم ، وبما يحدث في أنصارهم من العمى الذي يمنع من الحكم ، أو مما يُعجل من [. . . . .][4] الذي يحول دون الخلافة ، أو ليس[5] الإمام الذي بعده قد كان له في رعيته من التدبير مثل الذي كان لعمر في رعيته ؟

١٢٩ - أو لستم تزعمون أن أبا بكر أقام عمر وأن عمر ترك سيرة أبي بكر وصار إلى الشورى ووضعها ؟ فإن قلتم : « إنما غيّر التدبير حين لم يجد واحدا فادا[6] » — قلنا لكم : « وكذلك من بعده فغيّر تدبير عمر كما غيّر عمر ذلك التدبير عن بعض ما شاهد أبو بكر من الحال المخالفة للحال الأخرى ؟ فليس لنا أن نُلزم عليا الشورى إلا بأن يُوجد أن عمر قد كان جعل ذلك شرطا محدودا وأن الأمة تلقّت ذلك بالتصويب ، فلم [. . . . .][7] اختلاف وليس لعمر في سلطانه إلا مثل ما للإمام [. . . . .][8] [ظ١٩٥] المصلحة على قدر ما شاهد من الحال ؟ وإنما تدبير الأمور على قدر اختلاف الأمور وقد وجدنا

١) كذا ، ويقترح محمد الطالبي : قبلنا .
٢) اقتراح محمد الطالبي .
٣) خط : وحطه (اقتراح محمد الطالبي) .
٤) لعله : الهوى (اقتراح محمد الطالبي)
٥) خط : وايس .
٦) كذا في الاصل ؟ ولعله : ثانيا (اقتراح محمد الطالبي) .
٧) محو في الاصل ولعله : بنشا فيه .
٨) محو في الاصل ويقرا محمد الطالبي : للامام الثاني في ايام سلطانه من اد[راك] المصلحة .

علياً نفسه عند الحاجة والضرورة وعند الخطبة على الرعية قد أظهر الرضى بأن يكون أبو موسى وعمرو يتشاوران فيه ، فكانا في موضع الشورى في ظاهر الحال وهما عنده على ما هما له عندنا ، وكذلك معاوية وقد امتنع قبل ذلك أن يحبس[1] نفسه بخايرة طلحة والزبير وسعد [فحبسها] بحبالة أخرى أبعد من الأولى من كلّ ما ذكرنا ؛ وإنما كلّ ذلك بقدر ما يشاهد الإمام من الحال إذ كان ذلك إنّما يُعرف صوابه من باب الرأي فقط .

١٣٠ — ويقال لهم : فإنا نردّ الأمر إليكم : أرأيتم لو أمرتم أن تختاروا بين عليّ وسعد إماماً كيف كنتم تصنعون حتى توجدونا أنّ سعداً او[لى][2] من عليّ ؟ قولوا كيف شئتم ؛ قد علمتم أنّ هذا الأمر ، إن كان بالحسب ، فإنّ سعداً ليس من شكل عليّ ، وعليّ هاشميّ الأبوين وكان أول هاشميّ الأبوين كان في الأرض ، وَلَدَه أبو طالب ابن عبد المطّلب بن هاشم من فاطمة بنت أسد بن هاشم ، وهم أربعة : عليّ وجعفر وعَقيل وطالب ؛ ثمّ هو صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن اخي حمزة والعباس ؛ ثم الذي يجمع أبا النبيّ صلى الله عليه وسلم وأبا طالب [.....][3] الأدنى بالأمّ التي جمعتها .

١٣١ — فإن كان هذا الأمر إنّما يستحقّ بالرواية فليس لسعد في ذلك حرف واحد ممّا يُوجب له الإمامة والتفضيل على جميع الأمّة وما أكثر [.....] روى [.....] ولكنّ تلك الرواية ليست من شكل الروايةّ في علي بن أبي طالب ، [فإن] ذكرنا أهل التقدمة في الإسلام والسبق إليه فأدنى حالاته أن يكون مذكوراً معهم ، وإن ذكر أهل الزهد والتقشّف والظلف والنزاهة وقلّة الركون إلى الدنيا والميل إلى اللذّات فأدنى [حالاته] أن يكون مذكوراً معهم ، وليس بعد هذه الأمّهات شيء يستحقّ به الخلافة إلّا ما حددنا وذكرنا ؛ وكأنهنّ مجموعات في عليّ بن أبي طالب ومتفرّقات في سواه ؛ فقد فوّضنا الأمر في سعد إليكم : فقولوا كيف شئتم : فإن سددتم قدّمتم علياً ،

---

١) ط : حبس .

٢) يقترح محمد الطالبي : افضل .

٣) بحر في الاصل ولعله : من النسل (اقتراح محمد الطالبي) .

وإن تركتم السداد] كفيتمونا [. . . . .] فيكم وأعفيتمونا من ذكركم وشغل القلوب بكم .

١٣٢ – وأما طلبه بدم عثمان ، فليس ذلك مستنكرًا إذ كانت غايته الاستيثاق منهم إلى أن يقوم حاكم الجماعة ؛ ونحن لا نخالفكم أنَّ قاتل عثمان من أهل النار مَن كان من العالمين ، ولكنَّ معاوية وأهل الشام لم [. . . . .][1] عند علي بما هو بيّن [. . . . .] دون قيام الحجّة بالأمّ ولا بما هو [. . . . .] ولا أن يقتلوا [. . . . .] قتله ومن أمر ومن أشار ومن أظهر محبّة ذلك وعلم أنّه لو درجهم إليهم إنّهم كانوا لا يقتصرون عليهم حتى يطمعهم ذلك في أكثر منه ، كان له حين عرف [. . . . .] أيّ معنى [. . . . .] وأيّ طريق يسلك ان يمنعه من ذلك . . . . . بأهل [. . . . .] فضلًا عن أهل الصلاة ومن يشكّ ان عسكر عليّ قد كان يشتمل على قوم [. . . . .] طوائل وفي رقابهم حقوق ومتى يتهيأ أن يجمع منه ألف مقاتل ليس فيهم إلا مؤمن بريء الساحة [. . . . .] العدالة .

١٣٣ – وأمّا ما ادُّعيَ عليه من قتل عثمان فقد قلنا في ذلك في صدر الكتاب بجملة كافية ، وأمّا القنوت فإنّي سأقول فيه إن شاء الله وأحمد [. . . . .] أكثر مما قد كنت قد أوردتُه على ابن ابراهيم بن الحسين بحضرتك وحضرة [. . . . .] شهادتك عليه بحب المغالبة وقلة التهيُّب والمرافقة وبغيظك على [. . . . .] يظهر في صدوده وشدّة عنوده ، ولو كان القنوت وتركه . . . . . .

١) لعله : يقوموا (اقتراح محمد الطالبي) .

فهرس

(ترجع الارقام الى الفقرات)

ابراهيم بن الحسن ، ١٢
ابرهة بن الصباح ، ٣٤
أبي [بن كعب] ، ٣١
الأحنف [بن قيس] ، ١٢٣
أذرح ، ٧٧
الأزد ، ٢٥ ، ٣٥
أسامة [بن زيد] ، ٣٣ ، ١٠١
أبو اسحق ، ٣٣ ، ٣٥ ...
الأثقر ، ٣٦
الأشعث بن قيس ، ٢٦ ، ٣٨ ، ٧٧
ابن الأشعث ، ٥
أصغر بن عبد الرحمن ، ١٢٢
الاضبط بن قريع ، ٣٦
ابن الإطنابة ، ٥٥
أبو الأعور السلمي ، ٦٥
أنس ، ٩
الأوزاعي ، ١٠٠
أبو أيوب الأنصاري ، ٣٨
باقل ، ٢٠
بدر ، ٥٨ ، ١١٨
[البرك بن عبدالله التميمي] ، ٦٩
البصرة ، ٢٥ ، ٢٦ ، ١٠١ ، ١٢١
بغور ، ٦٥
بكر بن وائل ، ٢٦ ، ٣٥
أبو بكر ١٣ ، ١٦ ، ٣١ ، ٤٦ ، ٦٨ ، ٨٩ ، ١٠٧ ، ١١٣ ، ١٢٩ ،
البكرية ، ٧٠ ، ٩٤
بلال بن أبي بردة ، ٣١
بولس ، ١١٧
تغلب ، ٣٥
تميم ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٥ ، ٣٦ ،
تيم اللات بن ثعلبة ، ٢٦
ثور بن يزيد ، ١٠٠
الجالينوس ، ٧
جحا ، ٣٠
الجحاف بن حكيم ، ٢٤
جرير بن يزيد الكلبي ، ٧٧
الجزيرة ، ٥٠
جعفر [بن أبي طالب] ، ١٣٠
الجهمية ، ١٠٠
حاتم بن النعمان ، ٢٤
الحبشية ، ١٠٥
حبيب بن مسلمة ، ٢٩ ، ٥٠
أم حبيبة ، ١٦
الحجاج [بن يوسف] ، ٢٠
الحجاز ، ٧٧ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٢١
حجر [بن عدي] ، ٢٠ ، ٧٤
الحديبية ، ٥٨ ، ٨٩
حرورا ، ١٠٥
الحرورية ، ١٠٥

حذيفة بن زيد ، ٣٦
حرب ، ٨
حسان بن ثابت ، ١١ ، ٩٢
ابن حسان ، ٢ ، ٥ ، ٩ ، ١٤ ، ١١٩
الحسن [بن علي] ٢٨ ، ٣٣ ، ٥٨ ، ٧٥ ، ١٠٦
أبو الحسن المدائني ، ١٢٢
الحسين [بن علي] ، ٢٨ ، ٥٨ ، ٧٥ ، ٨٦ ، ١١٠
حصن بن حذيفة ، ٣٦
حنظلة الكاتب ، ١٥
خاقان ، ٦٥
خالد ١٢
خالد بن المعمّر ، ٢٧ ، ٢٨
خباب بن موسى ، ٧٧
خلاد بن يزيد ، ١٢١
الخوارج ، ٣ ، ٢٤ ، ٤٤ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٢٢
ابن دأب ، ٥٥ ، ١٢٢
الدجال ، ٧
دغة ، ٣٠
دومة الجندل ، ٣٤ ، ٧٧
أبو دينار ، ٧
أبو ذرّ [الغفاري] ، ٧
ذو الكلاع ، ٢٨ ، ٦٥
الرافضة ، ٣ ، ٧٠ ، ٩٣
الربيع بن زياد ، ٩
ربيعة ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥
رتبيل (زنبيل) ، ٦٥
رسول الله ، ١ ، ١١ ، ١٦ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ٩١ ، ١١٠ ، ١٢٦ ، ١٣٠
رشيد الهجري ، ٥٥
رعا ، ١٢٢
الروم ، ١٠٣ ، ١١٥
زيد ، ٥٤
الزبير [بن العوام] ، ٤٤ ، ٥٩ ، ٩٢ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩
زرادشت ، ١١٧
زرارة ، ٣٦
زرعة ، ٩
زفر بن الحارث ، ٢٤
الزنادقة ، ١١٥
زنبيل ، ٦٥
الزهري ، ٧٧ ، ٧٨ ، ١٢١
زياد [بن أبي سفيان] ، ٧ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ١٢٣
زياد بن كعب ، ٧٧
زيد بن ثابت ، ١٥ ، ٣١ ، ٣٣
سالم بن عبدالله ، ١٦
سحبان [وائل] ، ٧
سدوس ، ١٢ ، ٢٧
ابن ابي سرح ، ١٥
سعد بن قيس ، ٣٨ ، ٧٧
سعد [بن أبي وقاص] ، ١٩ ، ٢١ ، ٣٣ ، ٥٩ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠
سعيد بن جبير ، ١
سعيد بن قيس ، ٢٦
أبو سفيان ، ٨ ، ١٦ ، ٧٢
السفيانية ، ١٠٠
سلمة بن سلامة ، ٥٩
سنان بن صرد ، ١١٠

سماك بن حرب ، ١٢١
سمرة ، ٧
سوادن بن حمران ، ٤١
الشام ، ١ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٥٧ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٩٢ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٣٢
الشامات ، ١٣ ، ١٢١
ابن شبرمة ، ١٢١
الشرقي بن القطامي ، ١٢٢
الشعبي ، ١٢١
الشعرية ، ٧٠
شوكر ، ٥٥ ، ١٢٢
شيبان ، ٢٧
الشيعة ، ٢٤ ، ٤٤ ، ٧١ ، ٧٨ ، ٨٨
صفين ، ٥٤ ، ٩٢
صهيب بن سنان ، ٣٣ ، ٥٩
طارف (مولى عثمان) ، ٩١
طالب [بن أبي طالب] ، ١٣٠
أبو طالب ، ٨ ، ١٣٠
طلحة [بن عبيد الله] ٤٤ ، ٥٩ ، ٩٢ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩
أبو عاصم النبيل ، ١٢١
عامر بن عبد القيس ، ٥
عبدالله بن بديل ، ٢٦ ، ٣٨ ، ٥٥
عبدالله بن خجل الحجلي ، ٧٧
عبدالله بن طفيل (طفيل) البكاوي ٧٧
عبدالله بن عباس ، ٥٨ ، ٧٧ ، ٩٠
عبدالله بن عديس ، ٤١
عبدالله [بن عمرو بن العاص] ، ٨٤
عبدالله بن هلال ، ١١٠
عبدالله بن وهب [الراسبي] ، ١٠٠
عبد الرحمن بن سمرة ، ١٠٦
عبد الرحمن [بن عوف] ، ١١٢
عبد شمس ، ٨
عبد المطلب ، ٨
عبد مناف ، ٨
عجل ، ٢٥
عبس ، ٩ ، ٢٢
أبو عبيد ابن مسعود ، ١١٨
أبو عبيدة ، ١٢٦
أبو عبيدة ابن الجراح ، ١
أبو عبيدة كوردين ، ١٢٢
العتابي ، ٥٥
عتبة بن زياد (زيد) المذحجي ، ٧٧
العتبي ، ١٢٢
عثمان بن عبدالرحمن ، ٧٧
عثمان بن عفان ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٣١ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٦٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١٣٢ ، ١٣٣
عدنان ، ٣٤ ، ٣٥
عدي بن حاتم ، ٣٨ ، ٩١
العراق ٢٢ ، ٢٤ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٨ ، ١٠٠
عقيل [بن أبي طالب] ، ١٣٠
علباء بن الهيثم ، ٢٨
علي بن أبي طالب ، ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ،

٥٨ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ،
٦٩ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٥ ، ٨٦ ،
٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٦ ،
٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ،
١٠٨ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١٢٦ ،
١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣
عمار [بن ياسر] ، ٣٣ ، ٥٨ ، ٨٦ ، ١٢٧
عمارة الوهاب ، ٩
[عمرو بن بكر التميمي] ٩٩
عمرو بن الحمق ، ٤١
عمرو بن زرارة ، ٤١
عمرو بن العاص ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٨ ،
٤٠ ، ٤٣ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٧ ،
٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٩
ابو عمرو ابن العلاء ، ١٢١
عمر بن الخطاب ، ١ ، ١٣ ، ١٦ ، ٣١ ، ٤٦ ،
٦٨ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ،
١١٨ ، ١٢٨ ، ١٢٩
ابن عمر [بن الخطاب] ، ١٩ ، ٢١ ، ٣٣ ، ٣٤ ،
٨٤ ، ٩١
عمران بن حطان ، ١٢٢
عمير بن صنابى ، ٤١ ، ٦٨
عوانة ، ١٢٢
ابن أبي عيينة ، ١٢١
الغيلانية ، ١٠٠
فاطمة بنت اسد بن هاشم ، ١٣٠
فراس بن غنم ، ٥٧
الفضيل بن عبد الرحمن ، ١٢
القاسم بن معن ، ١٢١
قتادة ، ١٢١
الفحذمي ، ١٢١
قحطان ، ٢٤ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨
قريش ، ٨ ، ٦٨
قنبر ، ٥٨
ابن قنبر ، ١٢١
قيس بن سعد ، ٣٨
قيس عيلان ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٥
قيصر ، ١١٧
قيلة (بنو) ، ٣٥
كثير [عزة] ، ١١ ، ٩١
كردين (؟) ، ١٢١
كسرى ، ٦٥ ، ١١٧
الكلبي ، ١٢٢
ابن الكلبي ، ١٢٢
كنانة ، ٦٨
كنانة بن بشر ، ٤١
كندة ، ٢٦
الكوفة ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٥٧ ، ٧٧ ، ١٢١
مالك الأشتر ، ٤١ ، ٥٨
مالك بن كعب النحلي ، ٧٧
مجاشع الربعي ، ٩٠
مجاشع بن مسعود ، ٢٤
مجاهد ، ٧٧
محمد بن اسحق ، ٧٧ ، ٧٨ ، ١٢١
محمد بن أبي بكر ، ٤١
محمد بن حفص ، ١٢١
محمد بن مسلمة ، ٣٣ ، ٥٩
أبو مخنف ، ٥٥ ، ١٢٢
المدينة ، ١
المرجئة ، ٩٤ ، ٩٥

مروان بن محمد ، ٢٤
المروانية ، ١٠٠
ابو مسلم ، ٧٢ ..
مسجد ابن رعيان ، ١٢
ابن مسعود ، ٣١
ابو مسعود البدري ، ٣٨
مسلمة بن محارب ، ١٢١
مسمار ، ١٢٢
مسمع ، ١٢١
المسيب بن نجبة ، ١١٠
المسيح ، ٧ ، ٦٢ ، ١١٧
مسيلمة ، ٧ ، ٦٢
مصر ، ٢٨
مصقلة بن هبيرة ، ٢٧
مضر ، ٢٣
معاوية بن أبي سفيان ، ٣ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٢
المقوقس ، ٧٣ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥
المغيرة بن شعبة ، ٦٨ ، ٧٢ ، ١٢٣ ، ١٢٧
ابن ملجم ، ٢٦ ، ٦٩
مليل ، ١٢٢
المهراج ، ٦٥
المهلب [بن ابي صفرة] ، ١٢٣
موزج ، ١٢١
موسى ، ١١٠
أبو موسى الاشعري ، ١٣ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٩ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٢٧ ، ١٢٩
ناجية ، ٢٧
النجاشي [الشاعر] ، ٨ ، ٢٧
نزار ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩
النصارى ، ٦٢ ، ١١٥
النسر ، ٣٦
النهر ، النهروان ، ٥٤ ، ١٠٠ ، ١٠٥
النوابت ، ٣ ، ٤٤
هارون ، ١١٠
هاشم ، ٨ ، ٩٢
هبنقة ، ٧
همدان ، ٢٦
الهند ، ٦٥ ، ١١٧
الهيثم بن عدي ، ١٢٢
ابن ابي الهيذام ، ٣٥
ورقاء ، ٧٧
الوليد بن عقبة ، ٩١
يربوع ، ٣٥
يزيد بن حجية ، ٢٦ ، ٢٨
يزيد [بن معاوية] ، ٧٤ ، ٧٥
يزيد بن المهلب ، ٥
ابو اليقظان ، ١٢١
يمن ، يمانية ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩
يونس بن حبيب ، ١٢١